

Distr.: General  
9 August 2019  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والأربعون

٢٧-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

## حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

تقرير فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المقدم إلى مفوضية الأمم المتحدة  
السامية لحقوق الإنسان\*\*\*

موجز

يسلط فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين الضوء، في هذا التقرير، على الحوادث وأنماط السلوك المرتكبة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بما في ذلك تلك التي ارتكبت خلال الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وحزيران/يونيه ٢٠١٨ والتي لم يشملها تقريره السابق (A/HRC/39/43)، والحوادث والأنماط المرتكبة خلال الفترة ما بين تموز/يوليه ٢٠١٨ وحزيران/يونيه ٢٠١٩ في سياق النزاع المستمر والأزمة الإنسانية.

وقد خلص فريق الخبراء إلى وجود أنماط مستمرة من الانتهاكات يرتكبها جميع الأطراف في النزاع، حيث لا يزال المدنيون يتعرضون للقتل والإصابة من جراء القتال ويعانون من انتهاكات تصيب ما هو مكفول لهم من أبسط حقوق الإنسان الأساسية.

\* أتفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروفٍ خارجة عن سيطرة مقدّمه.

\*\* نُعم مرفقات هذا التقرير كما وردت، وباللغة التي قُدمت بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-13718(A)



\* 1 9 1 3 7 1 8 \*

## أولاً - مقدمة

١ - طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٣٦/٣١، إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (المفوض السامي) إنشاء فريق من الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين من أجل رصد حالة حقوق الإنسان في اليمن والإبلاغ عنها. وكلف المجلس الفريق بإجراء استقصاء شامل لجميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللمجالات الأخرى المناسبة والقابلة للتطبيق من القانون الدولي التي ارتكبتها جميع الأطراف في النزاع منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، لإثبات الوقائع والملازمات المحيطة بالانتهاكات والتجاوزات المزعومة، وتحديد المسؤولين عنها حيثما أمكن.

٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عين المفوض السامي الخبراء التالية أسماءهم: كمال الجندوبي (تونس) (رئيساً)، وتشارلز غارايوي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وميليسا باركي (أستراليا) بوصفهما خبراء. وعقب تقديم فريق الخبراء تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والثلاثين (A/HRC/39/43)، مدد المجلس في قراره ٣٩/١٦ ولاية الفريق لمدة سنة أخرى، وطلب إليه أن يقدم تقريراً شاملاً إلى المفوض السامي لعرضه على المجلس في دورته الثانية والأربعين.

## ثانياً - المنهجية

٣ - يتناول فريق الخبراء، في هذا التقرير، الحوادث والأنماط المرتكبة في اليمن منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بما في ذلك حالات رمزية معينة نشأت فيما بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وحزيران/يونيه ٢٠١٨ لم يكن الفريق قد شملها بالتغطية في تقريره الأول، والحوادث والأنماط التي وقعت فيما بين تموز/يوليه ٢٠١٨ وحزيران/يونيه ٢٠١٩ في إطار النزاع المتواصل. ويحدد الفريق، وفقاً لولايته، المسؤولين عنها حيثما أمكن. وبسبب القيود المفروضة على تحركاته وضيق الوقت ومحدودية الموارد المتاحة له، استمر الفريق في ترتيب الحوادث حسب الأولوية على أساس خطورة الادعاءات. ولا تعكس النتائج المعروضة الأعداد الفعلية للانتهاكات التي من المحتمل أن تكون قد ارتكبت، وإنما تمثل عينة صغيرة فقط من الانتهاكات المرتكبة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤<sup>(١)</sup>.

٤ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وجه الفريق طلبات بتقديم المعلومات إلى حكومة اليمن وسلطات الأمر الواقع<sup>(٢)</sup> والتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية والإمارات العربية

(١) ستتاح على الموقع الشبكي ورقة غرفة اجتماعات تتضمن تفاصيل استنتاجات فريق الخبراء (A/HRC/42/CRP.1) على الموقع التالي: [www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/YemenGEE/Pages/Index.aspx](http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/YemenGEE/Pages/Index.aspx).

(٢) عملاً بالممارسة المتبعة في السابق، يستخدم فريق الخبراء في هذا التقرير مصطلح "سلطات الأمر الواقع" للإشارة إلى السلطات التي اتخذت من صنعاء مقراً لها، حيث تشكل جماعة أنصار الله، باعتبارها حركة سياسية، الجهة الفاعلة الرئيسية (بدعم من الرئيس السابق صالح حتى مقتله في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧). وتدعم سلطات الأمر الواقع جماعة مسلحة يشار إليها بـ "الحوثيين"، وهي تشمل اللجان الشعبية الموالية لها. وكان يشار إلى هذه الجماعات المسلحة، قبل وفاة الرئيس صالح، بمقاتلي "الحوثي - صالح".

المتحدة والذي يدعم حكومة اليمن<sup>(٣)</sup>. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، وجه فريق الخبراء نداء عبر الإنترنت لتقديم المعلومات في موعد أقصاه ١ حزيران/يونيه ٢٠١٩. ووجه الفريق طلبات خطية إضافية للحصول على معلومات محددة إلى التحالف في ٢٥ آذار/مارس، وإلى حكومة اليمن في ٢٩ آذار/مارس، وإلى سلطات الأمر الواقع في ١٠ نيسان/أبريل، وإلى جميع هذه الجهات في ١ تموز/يوليه. وحتى ٢٤ تموز/يوليه، لم تُردّ سوى سلطات الأمر الواقع. ونظر الفريق أيضاً في الردود الواردة من التحالف وحكومة اليمن في عام ٢٠١٨، والرسائل الواردة من حكومات اليمن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والموجهة إلى مجلس حقوق الإنسان وكبار موظفي الأمم المتحدة التي تبين بالتفصيل مواقفها بشأن النتائج التي خلص إليها فريق الخبراء كما وردت في تقريره (A/HRC/39/43).

٥- واتساقاً مع شروط الإثبات الراسخة في هيئات تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة، اعتمد فريق الخبراء معياراً للإثبات يتمثل في وجود "أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد". وبأشهر ممارسات لتقصي الحقائق تهدف إلى ضمان سلامة الشهود والضحايا وأمنهم.

٦- وعلى الرغم من القيود المفروضة على وصول فريق الخبراء إلى اليمن في أعقاب صدور تقريره الأول، واصل فريق الخبراء جمع الأدلة، مستخدماً طرائق منها تلك التي تستند إلى أفضل الممارسات الآخذة في التطور والمستمدة من هيئات تقصي الحقائق التي تواجه قيوداً مماثلة. وأجرى الفريق أكثر من ٦٠٠ مقابلة مع الضحايا والشهود والمصادر الأخرى، وبحث كمية كبيرة من المواد الوثائقية والمفتوحة المصدر. ويستند ما توصل إليه من نتائج إلى تحقيقاته المستقلة، مع تركيزه على الادعاءات بارتكاب انتهاكات للقانون الدولي تتصل بحالات ترمز إلى النزاع المسلح. ونظر الفريق أيضاً في معلومات مستمدة من مصادر إضافية، متى أُتيحت هذه المعلومات وكانت مناسبة، فتوصل إلى استنتاجات مستقلة بشأن هذا المحتوى بعد تقييم موثوقية المعلومات ومصادقية المصدر.

٧- ويعرب فريق الخبراء عن أسفه لعدم تعاون حكومات اليمن، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ومصر معه أو دعمها لعمله، في أعقاب صدور التقرير الأول. وفي حين أن سلطات الأمر الواقع وافقت على طلب الفريق زيارة المناطق الخاضعة لسيطرتها، فإن حكومة اليمن لم تُردّ على طلباته المتعددة للحصول على إذن بدخول اليمن، مما منعه بالتالي من دخول البلد، ومن ثم، من الوصول إلى الضحايا والمعلومات. ويستنكر الفريق بيئة الخوف التي يشيعها بعض أطراف النزاع والتي كانت السبب في أن الشهود والضحايا والمنظمات أعادوا النظر في تعاونهم معه. وعلاوة على ذلك، فقد كان لعدم وجود أماكن آمنة للضحايا والشهود يتمتعون فيها بالخصوصية عند التحدث مع المحققين أثر ضار، ولا سيما بشأن القضايا التي مسّت أكثر الأشخاص ضعفاً وتهميشاً، مثل العنف الجنساني، والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

(٣) ضم التحالف عند إنشائه في آذار/مارس ٢٠١٥ الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والسنغال، والسودان، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية. وخرجت قطر من التحالف في حزيران/يونيه ٢٠١٧؛ وأفيد بأن المغرب خرجت منه في شباط/فبراير ٢٠١٩.

٨- ويعرب فريق الخبراء مرة أخرى عن امتنانه للضحايا والشهود الذين أطلعوه على تجاربهم، وللكيانات الحكومية وغير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء لما قدموه من مساعدة.

### ثالثاً- الإطار القانوني

٩- تصنّف الحالة في اليمن بأنها نزاع مسلح غير دولي بين القوات المسلحة لحكومة اليمن والحوثيين، تنطبق عليه المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الإضافي الثاني، كما ينطبق عليه القانون العربي. ومع تدخل التحالف في عام ٢٠١٥، أصبحت أطرافه أطرافاً في النزاع باعتبارها أطرافاً متحاربة تشارك القوات المسلحة اليمنية.

١٠- ولا يزال أيضاً عدد من النزاعات المسلحة غير الدولية الأخرى مستمراً في اليمن بين حكومة اليمن وجماعات مسلحة أخرى غير تابعة للدولة، من بينها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وبين جماعات مسلحة مختلفة بعضها موالٍ لأطراف النزاع الرئيسية. وتنطبق أيضاً على هذه النزاعات الأحكام التي تنظم النزاعات المسلحة غير الدولية. ولهذه القواعد أيضاً صلةً بالولايات المتحدة الأمريكية بقدر مشاركتها في العمليات الداعمة لحكومة اليمن ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

١١- وللتزامات الدول الثالثة بضمان احترام القانون الدولي الإنساني صلةً خاصة أيضاً في هذا السياق بأي دولة تؤثر في أطراف النزاع أو قد تقدم الدعم إليها، مثل إيران (جمهورية - الإسلامية)، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

١٢- وينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان بالتزامن مع القانون الدولي الإنساني. وحكومة اليمن طرف في سبع من الاتفاقيات العالمية الأساسية التسع لحقوق الإنسان. وفي حين أن التزامات الحكومة بحقوق الإنسان تشمل كامل إقليم اليمن، فإن سلطات الأمر الواقع ملزمة أيضاً بالالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، بالنظر إلى أنها تمارس مهاماً شبيهة بتلك التي تمارسها الحكومات في المناطق التي تسيطر عليها فعلياً. ويمكن أن تنشأ التزامات متعلقة بحقوق الإنسان على الجماعات المسلحة من غير الدولة وعلى الدول الأعضاء في التحالف بقدر ما تمارسه من سيطرة على مناطق أو مرافق معينة.

١٣- وللقانون الجنائي الدولي صلة بهذا الموضوع بقدر ما يعبر عن القانون العربي، بما أن اليمن وأغلبية أعضاء التحالف (باستثناء الأردن والسنغال) ليست أطرافاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

## رابعاً- معلومات محدّثة عن السياق والحالة (تموز/يوليه ٢٠١٨ - حزيران/يونيه ٢٠١٩)

١٤- في العام الماضي، استمر النزاع الدائر في اليمن دون هوادة، وشمل ذلك جبهات جديدة (انظر A/HRC/39/43)<sup>(٤)</sup>. وفي حين أن الاهتمام الدولي ركز على المعركة الدائرة للسيطرة على الحديدة، تليها المناقشات المتعلقة بوقف إطلاق النار، فقد حولت الأطراف تركيزها ومواردها نحو خطوط المواجهة في تعز وحجة وصعدة والضالع. واستمر قتل المدنيين وإصابتهم بسبب القتال، وظلوا يعانون من انتهاك ما هو مكفول لهم من أبسط حقوق الإنسان الأساسية. ومع استمرار النزاع المسلح وإخفاق الأطراف في العمل بما يحقق مصالح السكان الفضلى، لا يزال اليمن يمثل أسوأ أزمة إنسانية في العالم.

١٥- واعتباراً من أيار/مايو ٢٠١٨، بدأت القوات والجماعات المسلحة اليمنية، تساندها الإمارات العربية المتحدة، حشد قواتها لشن هجوم بدأ رسمياً في ١٣ حزيران/يونيه، حيث تحركت نحو مدينة الحديدة وسط تحذيرات مستمرة من الأمم المتحدة وغيرها مما يُحتمل أن يترتب على ذلك من آثار إنسانية كارثية. وفي منتصف تموز/يوليه، تقدمت القوات المسلحة اليمنية في الشمال، بدعم جوي من التحالف، نحو مديريتين في محافظة حجة، فقطعت خطوط إمداد الحوثيين إلى محافظتي صعدة وحجة. واندلعت اشتباكات على طول خطوط المواجهة في حجة وصعدة، حيث واصل الطرفان القتال من أجل السيطرة على أجزاء المحافظتين التي تتمتع بأهمية استراتيجية. وفي الوقت نفسه، واصلت القوات التي تساندها الإمارات العربية المتحدة المتحالفة مع المجلس الانتقالي الجنوبي تثبيت سيطرتها في عدن وغيرها من المحافظات الجنوبية، مشاركة في اشتباكات متفرقة مع القوات الموالية للحكومة، ومتسببة بذلك في إضعاف سلطة الحكومة.

١٦- وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، احتدم القتال حول مدينة الحديدة قبل أن توقف القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة الموالية لها هجومها في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وبعد ذلك بشهر، وتحت رعاية المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، توصل الطرفان إلى اتفاق، يشار إليه باتفاق ستوكهولم، لوقف إطلاق النار في مدينة الحديدة، ووضع خطط لتسليم موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وإنشاء آلية لتفعيل تبادل الأسرى، وإعداد بيان تفاهم بشأن تعز. وتقدم تنفيذ اتفاق ستوكهولم تقدماً بطيئاً بينما كانت سلطات الأمر الواقع تمنع، حتى أيار/مايو ٢٠١٩، الحصول على الحبوب المخزنة في مطاحن البحر الأحمر (ما يكفي لإطعام ٣,٧ ملايين شخص لمدة شهر). ووقفت الأطراف أيضاً حائلاً دون الوصول إلى مرفق لتخزين النفط تبلغ سعته ١,١ مليون برميل في البحر عند ميناء رأس عيسى، ويحتاج بصورة عاجلة إلى صيانة لتلافي التسرب الذي يمكن أن يكون له تأثير بيئي كارثي على البحر الأحمر.

١٧- وشهد كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ نهاية الهدنة بين الحوثيين وقبائل حجور، وبداية العمليات العسكرية داخل ذلك الجزء من محافظة حجة، التي انتهت باستيلاء الحوثيين على حجور في ٨ آذار/مارس. وتعتبر المنطقة، بما في ذلك جبل كشر والعبيسة، ذات أهمية استراتيجية، بالنظر إلى أنها تربط بين عدة محافظات. وفي أوائل أيار/مايو، بدأ المقاتلون الحوثيون

(٤) انظر أيضاً A/HRC/42/CRP.1.

يتقدمون نحو الجنوب، مستحوذين على جبال وقرى في محافظتي البيضاء والضالع، بعد قتال عنيف مع القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة الموالية لها.

١٨- وفي ١٤ أيار/مايو، أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عن هجمات شنت بطائرات مسيرة من دون طيار قصفت مرافق التسهيلات النفطية في المملكة العربية السعودية، الأمر الذي أدى إلى تكثيف الحملة الجوية التي كان يشنها التحالف وما تلاها من الهجمات بالقذائف التي أعلنها الحوثيون، بما في ذلك ما أفادت عنه التقارير من تسبب بعضها في مقتل وإصابة المدنيين في مطار أبها الدولي بالمملكة العربية السعودية.

١٩- وفي ١٣ نيسان/أبريل، عقد البرلمان اليمني للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٥ اجتماعاً في سيئون بمحافظة حضرموت. وهددت سلطات الأمر الواقع بسحب الحصانة من نحو ١٠٠ من البرلمانيين الذين يعيشون في الخارج ورفع دعاوى قضائية ضدهم بتهمة الخيانة. وفي نيسان/أبريل أيضاً، تشكل في الجنوب تجمعان سياسيان منفصلان، يتألفان من أفراد وأحزاب سياسية صغيرة، دعماً لحكومة اليمن. وفي أوائل أيار/مايو، اجتمع الجزء التابع للمؤتمر الشعبي العام، الذي يتخذ من صنعاء مقراً له، وانتخب أحمد علي صالح، الرئيس السابق للحرس الجمهوري وابن الرئيس السابق علي عبد الله صالح، نائباً ثانياً لرئيس الحزب، في حين أنه لا يزال يعيش في الإمارات العربية المتحدة.

٢٠- واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في شن عمليات عسكرية ضد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية دعماً لحكومة اليمن، بوسائل منها القصف بالطائرات المسيرة من دون طيار، مستخدمة أساليب استهداف مثيرة للجدل، أعيد العمل بها في عام ٢٠١٧، وتعتمد على أنماط السلوك لاختيار الأهداف. وفي آذار/مارس ٢٠١٩، أوقف رئيس الولايات المتحدة أمراً يطالب جيش الولايات المتحدة وغيره من الوكالات الحكومية بنشر بيانات معينة عن الخسائر في صفوف المدنيين، بما في ذلك تلك المتصلة بعمليات القصف.

٢١- ووفقاً لتقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩، كان نحو ٢٤,١ مليون شخص (ما يقرب من ٨٠ في المائة من السكان) في حاجة إلى المساعدة للبقاء على قيد الحياة. وفي ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩، أعلن برنامج الأغذية العالمي أن اليمن تشكل "أكبر أزمة غذاء في العالم" يشير إليها الكثير من المنظمات بأنها "من صنع الإنسان بالكامل". وفي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أكد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ تأكيداً علنياً النتائج التي تفيد عن وجود جيوب من الظروف المشابهة للمجاعة في عشرات الأماكن في شتى أنحاء اليمن.

٢٢- وما زالت الأزمة الإنسانية تؤثر تأثيراً غير متناسب على النساء والأطفال. وفي حين أن مكانن الضعف الاجتماعي والاقتصادي كانت موجودة قبل النزاع، فإن النزاع أسهم في تدهور الحالة الاقتصادية. وما زال يؤثر تأثيراً كبيراً على الفئات الضعيفة التي تشكل جزءاً كبيراً من الطبقات الاجتماعية المعقدة في اليمن، بما في ذلك الأقليات الاجتماعية مثل المهمشين<sup>(٥)</sup> والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والأقليات الدينية. وأثر الدمار والأضرار التي لحقها النزاع

(٥) يشير مصطلح "المهمشين" المترجم إلى الإنكليزية بعبارة "the marginalized"، إلى مجتمع يتعرض للتمييز القائم على أساس الطبقة الاجتماعية. وعلى الرغم من أن القانون اليمني لا يميز ضد المهمشين، تشيع الإشارة إليهم بطريقة مسيئة بكلمة الأخدام أي الخدم.

بالهياكل الأساسية المحدودة والحصول المحدود أصلاً على الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الطبية، والتعليم، والعدل، تأثيراً كبيراً على قدرة المجتمعات المحلية الضعيفة على الصمود. كما دفعت موجات كبيرة من النزوح الكثيرين من الأشخاص إلى التماس آليات جديدة للتكيف، مما فاقم مكانهم ضعفهم وزاد من تعرضهم لانتهاكات حقوق الإنسان.

## خامساً- انتهاكات القانون الدولي

### ألف- الانتهاكات المتصلة بسير الأعمال القتالية

٢٣- وثقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن ٢٩٢ ٧ مدنياً (بما في ذلك ما لا يقل عن ٩٥٩ ١ طفلاً و ٨٨٠ امرأة) وإصابة ٦٣٠ ١١ مدنياً (بما في ذلك الأطفال والنساء ٥٧٥ ٢ طفلاً و ٢٥٦ ١ امرأة) في اليمن كنتيجة مباشرة للنزاع المسلح في الفترة ما بين آذار/مارس ٢٠١٥ (عندما بدأت عملية التتبع هذه) وحزيران/يونيه ٢٠١٩. ومع ذلك، فبالنظر إلى القيود التي تفرضها الأطراف والعوامل الأخرى المذكورة في هذا التقرير التي تحد من العمل الإنساني والمتعلق بحقوق الإنسان في اليمن، فمن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى من ذلك بكثير. وليست الإصابات في صفوف المدنيين بين شهري أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وآذار/مارس ٢٠١٥ مدرجة ضمن هذه الأرقام.

### ١- الهجمات التي أضرت بالمدنيين

#### (أ) الغارات الجوية التي شنتها قوات التحالف

٢٤- أجرى فريق الخبراء في السنة الأولى من ولايته تحليلاً لعدد من الغارات الجوية الرمزية التي شنها التحالف في سياق أنماط الغارات الأوسع نطاقاً. وخلص إلى وجود شواغل فيما يتعلق بالحوادث التي حقق فيها إزاء العمليات والإجراءات التي نفذها التحالف لاختيار الأهداف وتنفيذ الغارات الجوية استناداً إلى التأثير الواقع على المدنيين الذي يبدو غير متناسب. وحقق الفريق كذلك في غارات جوية رمزية نُفذت خلال العام الماضي. وعلى الرغم مما تناقلته التقارير عن الانخفاض في العدد الإجمالي من الغارات الجوية وما نجم عنها من خسائر في صفوف المدنيين، فإن أنماط الضرر الناتج عن الغارات الجوية لا تزال مستمرة ومؤثرة.

٢٥- وحقق فريق الخبراء في الغارة الجوية التي شنها التحالف في محافظة صعدة، في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٨، على حافلة تقل نحو ٥٠ طفلاً. وتمكّن من التحقق من أن الغارة أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ١١ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و ١٥ عاماً، وإصابة ما لا يقل عن ١٢ طفلاً. ووفقاً لتقارير أخرى، بما في ذلك تقارير أعدتها الأمم المتحدة، تجاوز إجمالي عدد الضحايا ٤٠ قتيلاً و ٦٠ مصاباً في صفوف المدنيين، من بينهم أصحاب متاجر وزبائن في منطقة السوق التي قُصفت فيها الحافلة. ولاحظ الفريق أنه بينما أقر الفريق المشترك لتقييم الحوادث التابع للتحالف بأنه ما كان ينبغي شن الهجوم على سوق مزدحمة، مما يشير إلى عدم اتخاذ الاحتياطات أثناء الهجوم، فإنه لم يضع في اعتباره وجود عدد كبير من الأطفال في الحافلة، زاعماً أنها كانت تنقل أسلحة وزعيماً حوثياً. وحتى مع افتراض وجود هدف عسكري،

فإن التوقيت والموقع ونوع السلاح المستخدم وارتفاع عدد الضحايا في صفوف المدنيين، بمن فيهم الكثير من الأطفال، أمور تثير تساؤلات بشأن احترام التحالف لمبدأ التناسب.

٢٦- وحقق فريق الخبراء أيضاً في غارة جوية على محافظة صعدة، شُنت في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩، وأصاب متجراً بالقرب من مستشفى كثاف الريفي في وقت مزدحم من النهار. وأدت الغارة الجوية إلى مقتل ثمانية مدنيين (خمسة فتيان وثلاثة رجال) وألحقت بالمستشفى أضراراً بالغة.

٢٧- وحقق فريق الخبراء في أربع غارات جوية رمزية شُنت على الحديدة خلال الفترة ما بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. واستهدفت الغارات الجوية في ثلاث حالات حافلات تقل مدنيين، بما في ذلك أشخاص نازحون كانوا يفرون من المناطق المتضررة من النزاع، وأسفرت عن سقوط قتلى وجرحى. وفي إحدى الحوادث، قُصفت حافلتان صغيرتان، الواحدة تلو الأخرى، عند نقطة تفتيش حوثية مسفرة عن مقتل ١٧ فرداً، من بينهم ما لا يقل عن امرأة وطفل، وإصابة ٣٤، من بينهم ثلاثة فتيان وفتاتان وامرأة. واعترف الائتلاف باحتمال وقوع أضرار تبعية في هذه الحالة التي لا يزال الفريق المشترك لتقييم الحوادث يحقق فيها.

٢٨- وفي ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩، في صنعاء، أصابت غارة جوية شنتها قوات التحالف مبنى سكنياً من أربعة طوابق، وأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن خمسة مدنيين (فتاتان ورجلان وامرأة) وإصابة ما لا يقل عن ثمانية (أربعة رجال وفتاتان وفتى واحد وامرأة واحدة). وقد وقع الهجوم في الصباح الباكر، عندما كان معظم السكان نائمين. ووفقاً للمواد التي تلقاها فريق الخبراء، كان سكان المبنى من المدنيين، ولم يُعثر على أهداف عسكرية في المنطقة المجاورة.

٢٩- وحقق فريق الخبراء في غارات جوية شُنت على محافظة حجة في الأشهر القليلة الأولى من عام ٢٠١٩. وفي ٩ آذار/مارس، استهدفت ثلاث غارات جوية متتالية منزل فرد ينتمي سياسياً إلى جماعة أنصار الله، ثم مبنى مجاوراً ومزرعة كان مدنيون قد هرعوا إليهما، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ١٩ مدنياً (١١ طفلاً وثمانين نساء).

٣٠- وخلص فريق الخبراء إلى وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأنه ربما كانت قد وقعت انتهاكات للقانون الدولي الإنساني فيما يتصل بالغارات الجوية المذكورة أعلاه، حيث إنها تثير شواغل بشأن تحديد الأهداف العسكرية واحترام مبدأي التناسب وأخذ الاحتياطات أثناء الهجوم. وعلى الرغم من أن الفريق أثار هذه المسائل مع التحالف في كل من عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، فإنه لم يتلق أي رد مرضي. ومرة أخرى، اكتفى الفريق ببحث نتائج الغارات الجوية، حيث إن الحصول على المعلومات عن عملية الاستهداف نفسها قد رُفض. ويلقي استمرار هذه الأنماط بظلال خطيرة من الشك حول ما إذا كانت عملية الاستهداف التي نفذها التحالف قد امتثلت لمبادئ المبدأين الأساسيين من مبادئ القانون الدولي الإنساني. ويوجد انتهاك لأحكام القانون الدولي الإنساني المتصلة بالاحتياطات المتخذة في سياق الهجوم فيما يتعلق بالغارة الجوية التي شُنت في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٨، على نحو ما أقر به الفريق المشترك لتقييم الحوادث. وإذا كان هناك انتهاك لمبدأي التمييز والتناسب في الغارات الجوية التي شنتها التحالف، كما يرى الفريق أن ذلك مرجح جداً، فإن هذه الانتهاكات تصل أيضاً إلى حد الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني. وقد تترتب على ذلك مسؤولية جنائية عن جرائم حرب على جميع مستويات القيادة. وتقع المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة الناجمة عن استمرار عدم تصحيح



الأخطاء في عملية الاستهداف على عاتق أعلى مستويات القيادة، بما في ذلك الموظفون المدنيون.

#### (ب) القصف الحوثي والقناصة الحوثيون

٣١- وردت إلى فريق الخبراء ادعاءات عديدة تتعلق بمقتل وإصابة مدنيين بسبب استخدام الحوثيين أسلحة تطلق نيراناً غير مباشرة ذات تأثير واسع النطاق، مثل الصواريخ وقذائف الهاون والمدفعية، وهي أسلحة عشوائية أو بدا أنها كانت موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية. كما وردت إليه ادعاءات بأن القناصة الحوثيين قتلوا مدنيين عمداً أو عن طريق الاستخدام العشوائي للأسلحة في مناطق مأهولة بالسكان. وانصب تركيز تحقيقات الفريق على عينة من أنماط السلوك الرمزية في عدن والحديدة وتعز. وشعر المدنيون في هذه المناطق بتأثير قصف الحوثيين ونيران الأسلحة الصغيرة في جميع جوانب حياتهم اليومية. وشاع تعرّض الأشخاص الذين يعيشون بالقرب من خطوط المواجهة لتدمير منازلهم وسبل معيشتهم. وقُتل وجُرح الأشخاص الذين شردهم القتال في الحديدة أثناء فرارهم في الحفلات.

٣٢- وعند بحث الحالات الرمزية المرتكبة اعتباراً من عام ٢٠١٥ التي لم يشملها فريق الخبراء بالتغطية سابقاً، حقق الفريق فيما قام به مقاتلو الحوثي - صالح من قصف وإطلاق لنيران القناصة في المناطق المأهولة بالسكان في مدينتي عدن وتعز والمناطق المحيطة بهما، مما أسفر عن مقتل وإصابة المئات من المدنيين. فوثق الفريق في عدن، في خمس حوادث رمزية وقعت فيما بين آذار/مارس وتموز/يوليه ٢٠١٥، ما يقرب من ٢٠٠ حالة قتل و ٣٥٠ حالة إصابة في صفوف المدنيين. وتسببت أبشع حادثة، وقعت في ١٩ تموز/يوليه، في الإضرار بمنطقة سكنية في مديرية دار سعد، حيث استمر القصف لساعات مسفراً عن مقتل ١٠٧ مدنيين (من بينهم ٣٢ امرأة و ٢٩ طفلاً) وإصابة ١٩٨ (من بينهم ٤٢ امرأة و ٢٨ طفلاً). وفي مدينة تعز، قُتل في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ما لا يقل عن ١١ مدنياً (من بينهم طفلان وامرأة) وأصيب ٢٩ بجروح (من بينهم أربعة أطفال وامرأة) عندما أطلق مقاتلو الحوثي - صالح ما يتراوح بين ١٠ صواريخ و ١٥ صاروخاً على مناطق سكنية وتجارية، بما في ذلك السوق المركزية. وبصرف النظر عما إذا كانت هناك أهداف عسكرية مشروعة في هذه المناطق أم لا، فطبيعة الأسلحة المستخدمة التي تتسم بانعدام الدقة والمناطق المستهدفة جعلت هذه الهجمات عشوائية.

٣٣- وفي محافظة الحديدة، حيث وقعت اشتباكات ضارية بين الأطراف في بعض الأحيان، خلال الفترة ما بين حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، دأب الحوثيون على استخدام أسلحة النيران غير المباشرة، مثل قذائف الهاون والصواريخ، في هجمات ألحقت ضرراً بالمدنيين. وبدا أن واحدة من هذه الهجمات، وقعت في الخوخة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، استهدفت قاعدة عسكرية بالقرب من مخيم للمشردين داخلياً. فسقطت خلال الهجوم قنابل متعددة أطلقها الحوثيون بالقرب من المخيم وفي داخله، مما أدى إلى مقتل امرأة وإصابة سبعة مدنيين (منهم خمسة فتيان وفتاة واحدة). وفي حادث آخر وقع في ١٩ تموز/يوليه في مديرية الدريهمي، أدى قصف الحوثيين إلى إصابة المدنيين الفارين من النزاع، ولم تكن هناك في محيطهم أهداف عسكرية. وأسفر القصف عن مقتل أربعة أشخاص وإصابة تسعة، من بينهم ثلاث نساء. وفي كلتا الحالتين، جعلت طبيعة الأسلحة المستخدمة التي تتسم بانعدام الدقة هذه الهجمات عشوائية.

٣٤- وظل قصف الحوثيين لمدينة تعز ومحيطها على مدار العام الماضي يلحق أضراراً بالمدنيين، على الرغم من انخفاض حدة القتال في هذه المناطق. وفي إحدى الحالات، سقط صاروخ، في ٢٨ نيسان/أبريل، على منزل في مديرية جبل حبشي، مما أسفر عن مقتل خمسة نساء من أفراد أسرة واحدة، من بينهن ثلاث طفلات يبلغن من العمر ٧ و ١٠ سنوات و ١٧ سنة. وأصيب ثلاثة أطفال آخرون (تبلغ أعمارهم ٣ و ٤ سنوات و ١٢ سنة) بجروح. وخلص فريق الخبراء إلى أن الهجوم كان عشوائياً بسبب الطابع غير الدقيق للأسلحة والمنطقة التي وجهت هذه الأسلحة إليها.

٣٥- وألحق الحوثيون أيضاً، بتهور أو عمداً، أضراراً بالمدنيين من خلال استخدام نيران الأسلحة الصغيرة. وحقق فريق الخبراء في حوادث أطلق فيها مقاتلو الحوثي - صالح النار على المدنيين وقتلوهم وأصابوهم في عدن في عام ٢٠١٥. وفي إحدى الحالات، استهدف أحد المدنيين عمداً، بينما بدا أن الهجمات الأخرى كانت عشوائية. وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩ في تعز، قتل قناص حوثي طفلاً يبلغ من العمر ١٣ عاماً بالقرب من نقطة لجمع المياه. وتوجد لدى الفريق أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن القناص تعمد استهداف الفتى، بالنظر إلى دقة السلاح المستخدم والمكان والتوقيت.

٣٦- وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٩، وقعت اشتباكات ضارية بين المقاتلين الحوثيين وأفراد مسلحين من قبائل ححور، زُعم أن الحوثيين استخدموا فيها قصفاً عشوائياً. وأطلقت ادعاءات أخرى بقيام الحوثيين بقصف عشوائي وتدمير لأعيان مشمولة بالحماية، في أعقاب القتال الذي بدأ في أوائل عام ٢٠١٩ في الضالع بين الحوثيين والقوات المسلحة اليمنية المدعومة من قوات الحزام الأمني التي تساندها الإمارات العربية المتحدة. ولم يتمكن فريق الخبراء من إنجاز تحقيقاته في هذه الحوادث وقت إعداد الصيغة النهائية لهذا التقرير.

٣٧- وخلص فريق الخبراء إلى وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الحوثيين كانوا مسؤولين عن ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني بسبب شنهم هجمات عشوائية أسفرت عن مقتل وإصابة مدنيين، وفي بعض الحالات، من خلال توجيه الهجمات ضد المدنيين. ويمكن أن تترتب على هذه الأفعال مسؤولية جنائية عن ارتكاب جرائم حرب.

#### (ج) القصف عن طريق القوات المسلحة اليمنية والجماعات الموالية لها

٣٨- بحث فريق الخبراء مجموعة من المزايم عن قيام القوات المسلحة اليمنية والجماعات الموالية لها، بما فيها الجماعات المسلحة التي تساندها الإمارات العربية المتحدة، بقصف عشوائي، ولا سيما في تعز، منذ عام ٢٠١٥، وفي الحديدة في عام ٢٠١٨.

٣٩- وفي أربعة من الحوادث التي حقق فيها الفريق في الحديدة في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، استخدمت القوات المسلحة اليمنية والجماعات الموالية لها التي تساندها الإمارات العربية المتحدة أسلحة النيران غير المباشرة ذات التأثير الواسع النطاق في شن الهجمات. ووقعت حادثتا قصف في سياق قتال محتدم ومباشر بينما كانت القوات تشن هجوماً. وتشير الحادثتان إلى أن القوات استخدمت قذائف الهاون على مناطق مكتظة بالسكان كأسلوب لمساعدتها على كسب

الأرض. وفي حادثتين أخريين، حدث القصف عبر خطوط المواجهة التي كانت هادئة نسبياً وقت وقوع الهجمات، مصيبة مناطق مكتظة بالسكان.

٤٠ - وبحث فريق الخبراء أيضاً عدة حوادث قصف في مدينة تعز زُعم أنها جرت على أيدي القوات المسلحة اليمنية والجماعات الموالية لها؛ ولم يكن فريق الخبراء قد أنجز تحقيقاته في هذه الحوادث وقت إعداد الصيغة النهائية لهذا التقرير.

٤١ - وخلص فريق الخبراء إلى وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن القوات المسلحة اليمنية والجماعات الموالية لها، بما فيها الجماعات المسلحة التي تساندها الإمارات العربية المتحدة، مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني بشن هجمات عشوائية بسبب الأسلحة المستخدمة والمواقع، بصرف النظر عما إذا كان هناك هدف عسكري في المنطقة. ويمكن أن تترتب على هذه الأفعال مسؤولية جنائية عن ارتكاب جرائم حرب.

#### (د) القصف عن طريق جناة غير محددين

٤٢ - زُعم أن ثلاث قذائف هاون أطلقتها القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة الموالية لها التي تساندها الإمارات العربية المتحدة في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٨ أصابت سوقاً للسّمك في مديرية الحوك بالحديدة. وتلتها قذيفتا هاون سقطتا خارج مستشفى الثورة، وأسفرتا عن مقتل ٤١ فرداً معظمهم من المدنيين (من بينهم ستة أطفال وأربع نساء) وإصابة ١١١ آخرين (من بينهم ١٩ طفلاً وثلاث نساء). وأشارت التقارير إلى أن الهدف ربما كان قاعدة للحوثيين قريبة من المستشفى؛ غير أن استخدام أسلحة لها مثل هذا المحيط من التأثير في منطقة مأهولة بالسكان المدنيين يصل إلى حد الهجوم العشوائي ويشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني. ويلزم إجراء تحقيقات إضافية لتحديد الكيان المسؤول عن هذا الهجوم.

#### ٢- استخدام الحوثيين للألغام الأرضية

٤٣ - أسفر استخدام الحوثيين للألغام الأرضية المضادة للأفراد والمضادة للمركبات عن إلحاق ضرر جسيم بالمدنيين. وتشير التقارير إلى مقتل المئات من المدنيين وإصابة عدد أكبر بكثير منهم بسبب هذه الألغام. وقد وثّق الأمين العام خسائر بشرية في صفوف الأطفال وحدهم بلغت ٧٢٨ طفلاً (قُتل ١٤٩ طفلاً وجرح ٥٧٩، معظمهم فتيان) بسبب الألغام الأرضية فيما بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٨ (S/2019/453، الفقرة ٣٨).

٤٤ - وفي أيار/مايو ٢٠١٩، أكدت سلطات الأمر الواقع لفريق الخبراء أن الحوثيين استخدموا الألغام المضادة للمركبات، ولكنهم أنكروا استخدام الألغام المضادة للأفراد، مشيرة إلى التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد التي صدق عليها اليمن.

٤٥ - وحقق فريق الخبراء في إفادات عن حدوث خسائر في صفوف المدنيين بسبب ألغام مضادة للأفراد وألغام مضادة للمركبات زُعم أن المقاتلين الحوثيين زرعوها في محافظات عدن والحديدة ولحج وتعز، وبحث إفادات أخرى عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين بسبب ألغام أرضية في محافظات عبيان والضالع والبيضاء والجوف وحجة وإب ومأرب وصنعاء وصعدة وشبوة. وأكد وقوع خسائر في صفوف المدنيين بسبب ألغام أرضية مضادة للأفراد تحقق من

زراعة المقاتلين الحوثيين لها في حوادث حقق فيها في محافظات عدن والحديدة ولحج وتعز. وقد وجد المدنيون الألغام خارج منازلهم وفي مزارعهم ومراعيهم، وعلى طرقات القرى، وبالقرب من مرافق المياه، وعلى جوانب الطرق. فعلى سبيل المثال، في محافظة تعز، في شباط/فبراير ٢٠١٩ وطأت امرأة بقدمها لغماً مضاداً للأفراد بينما كانت تجمع الحطب، مما تسبب في فقدان ساقها وإصابة امرأة أخرى. وتحقق الفريق من وقوع خسائر في صفوف المدنيين بسبب الألغام أرضية حوثية مضادة للمركبات في المحافظات نفسها. وشمل هذا ألغاماً مضادة للمركبات مزروعة على الطرق في مناطق واقعة تحت سيطرة الحوثيين ومناطق كانت تحت سيطرتهم. وفي ١ آب/أغسطس ٢٠١٨، في الحديدة، وهي أكثر المحافظات تضرراً من الألغام الأرضية، لم يحذر المقاتلون الحوثيون من وجود ألغام أرضية على الجزء الأمامي من أحد الطرق، فاصطدمت حافلة صغيرة لنقل المدنيين بلغم أرضي مضاد للمركبات، مما أسفر عن مقتل فتى يبلغ من العمر ١٤ عاماً وإصابة فتى يبلغ من العمر ١٧ عاماً.

٤٦- وتوجد لدى فريق الخبراء أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الحوثيين استخدموا الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمضادة للمركبات، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما بسبب طريقة زرع الألغام في أماكن لا تحمل علامات ويتردد المدنيون عليها، مع تقديم تحذير ضعيف أو عدم تقديم أي تحذير، مما يجعل استخدامها عشوائياً. واستخدام الألغام المضادة للأفراد محظور بموجب اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، التي أقرت سلطات الأمر الواقع تطبيقها.

### ٣- الاستخدام العسكري للأعيان المحمية وتدميرها، بما في ذلك المستشفيات والمواقع الثقافية

٤٧- دأب جميع أطراف النزاع على استخدام الأعيان المدنية في أنشطة عسكرية، بما في ذلك تلك التي تتمتع بحماية خاصة، مثل المستشفيات والمواقع الدينية والثقافية. وفي كثير من الحالات، كان من أثر ذلك إزالة الحماية التي تستحقها هذه الأعيان، مما طمس التمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، وأسفر في كثير من الأحيان عن إلحاق أضرار بالمتلكات المدنية ولا سيما المواقع المشمولة بحماية خاصة، ومقتل المدنيين وإصابتهم. وتسبب هذا أيضاً في زيادة تقليص مساحة ما هو محدود للغاية من الأماكن الآمنة المتاحة للمدنيين وتفاقم الحالة الإنسانية المتردية.

٤٨- فعلى سبيل المثال، لحقت أضرار بالمستشفيات ومواقع التراث الثقافي ودُمرت بعد استخدام طرف معارض لها في أغراض عسكرية، بوسائل منها الغارات الجوية التي شنها التحالف والقصف عن طريق الحوثيين والجماعات المقاومة للحوثيين. فعلى سبيل المثال، اتخذ مقاتلو الحوثي - صالح، في نيسان/أبريل ٢٠١٥، مستشفى الشعب للولادة في عدن موقعاً للقناصة والمركبات العسكرية؛ ثم ألحقت به ضربة جوية شنتها قوات التحالف أضراراً بالغة. وقصفت جماعات المقاومة (المناهضة للحوثي - صالح) المتحف الوطني لتعز بينما استخدمه مقاتلو الحوثي - صالح لأغراض عسكرية في أوائل عام ٢٠١٥. وبعد سيطرة المقاومة على المتحف في آب/أغسطس ٢٠١٥، قصفه الحوثيون في شباط/فبراير ٢٠١٦. وفي عدن، أنشأ مقاتلو الحوثي - صالح مخزناً عسكرياً ومرفق احتجاز سري في المتحف العسكري الذي قاموا بنهبه. وفي ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، دمرت غارة جوية شنتها قوات التحالف الجناح الشمالي الشرقي للمتحف.

٤٩- وفي حالات أخرى، دمرت الأطراف عن عمد المستشفيات والمواقع الثقافية التي تسيطر عليها. فعلى سبيل المثال، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، احتل الحوثيون مستشفى ٢٢ أيار/مايو في الحديدة، فعطّلوا الخدمات، ثم اتخذوا المبنى مكاناً لإطلاق النار، ثم أشعلوا النار في أجزاء منه وأتلفوا المعدات الطبية قبل مغادرتهم المكان. ولما كان هذا قد حدث دون ضرورة عسكرية ظاهرة، فإنه يعد بمثابة انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨ دُمر مسجد الفازة الصوفي المنشأ في القرن السابع في الحديدة بينما كانت المنطقة خاضعة لسيطرة أُلوية العمالقة، وهي جماعة مسلحة تساندها الإمارات العربية المتحدة. وخلص فريق الخبراء إلى وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن عناصر من أُلوية العمالقة كانت مسؤولة عن التدمير المتعمد للموقع الديني التاريخي الذي يعود إلى القرن السابع دون أن يكون لذلك أي سبب عسكري ظاهر، وهو ما يعد بمثابة انتهاك للقانون الدولي الإنساني.

٥٠- وخلص فريق الخبراء أيضاً إلى وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الحوثيين دمروا عن عمد منازل للمدنيين في حجة في آذار/مارس ٢٠١٩، دون ضرورة عسكرية ظاهرة، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني.

## باء- الانتهاكات المتعلقة بالحالة الإنسانية

٥١- أسهمت الإجراءات التي اتخذتها أطراف النزاع في عملياتها العسكرية وفيما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية إسهاماً كبيراً في تدهور الحالة الإنسانية. وتشير هذه الإجراءات، وفي بعض الحالات عدم اتخاذ أي إجراءات، إلى عدم احترام جميع الأطراف بصرامة لحقوق الشعب في اليمن. وليست الاحتياجات الإنسانية الماسة، بما في ذلك الاحتياجات المتصلة بالجماعة، نتيجة عارضة للنزاع المسلح، بل يمكن تجنبها، أو على الأقل التخفيف من حدتها.

### ١- الهجمات على الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان على قيد الحياة

٥٢- استخدم جميع أطراف النزاع وشنت هجمات على الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة. وتسببت الغارات الجوية التي شنتها قوات التحالف بصفة خاصة في تدمير الأراضي الزراعية، ومرافق المياه، والهياكل الأساسية المرفئية، والمرافق الطبية، أو إلحاق الضرر بها. وزرع الحوثيون الألغام الأرضية في الأراضي الزراعية واستخدموا المستشفيات لأغراض عسكرية، الأمر الذي حال دون استخدامها أو أسهم في تدميرها. وتضاعف هذه الهجمات إلى حد كبير آثار الأزمة الإنسانية، وإذا كانت قد ارتكبت بهدف حرمان السكان المدنيين مما لهذه الأعيان من قيمة حيوية، فإن ذلك يعد بمثابة انتهاك للقانون الدولي الإنساني.

### ٢- الحصار والحرب الشبيهة بالحصار

٥٣- أدت القيود التي فرضها التحالف على اليمن، بما في ذلك الحصار البحري الفعلي وإغلاق مطار صنعاء الدولي، إلى تقييد الواردات بشدة وعرقلة إيصال إمدادات الإغاثة، مما أسهم إسهاماً كبيراً في تدهور الاقتصاد في اليمن. وقد سبق أن أثبت فريق الخبراء أن هذه التدابير كان لها تأثير غير متناسب على السكان المدنيين، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، فإن هذه التدابير، ولا سيما الحصار الكامل الذي فرضه التحالف على اليمن في أعقاب إطلاق الحوثيين للقذائف التسيارية على المملكة العربية السعودية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، قد يعد

عقوبة جماعية يحظرها القانون الدولي الإنساني. وأدت أيضاً الحرب الشبيهة بالحصار التي استخدمها الحوثيون حول مدينة تعز منذ آب/أغسطس ٢٠١٥ والتي أفيد عن فرضها في حجة منذ نهاية عام ٢٠١٨ إلى إعاقة وصول المساعدات الإنسانية إلى حد كبير، ووضعت عبئاً إضافياً على السكان. ويساور الفريق القلق من التقارير التي تفيد بأن القوات المسلحة اليمنية والجماعات الموالية لها تمنع الوصول إلى مدينة الدريهمي في محافظة الحديدة منذ آب/أغسطس ٢٠١٨.

### ٣- العقوبات التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية

٥٤- بالإضافة إلى القيود المفروضة لأسباب أمنية على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، فرض كل من حكومة اليمن وسلطات الأمر الواقع قيوداً بيروقراطية تسببت في حالات تأخير إضافية كبيرة لعمليات الإغاثة. وخلص فريق الخبراء إلى أن جميع أطراف النزاع انتهكت التزامها بالسماح بمرور إمدادات الإغاثة الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين وتيسير وصولها بسرعة وبلا عوائق من خلال فرض قيود على تنقل موظفي المساعدة الإنسانية والبضائع إلى اليمن وفي داخله. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحويل الحوثيين، وربما جهات فاعلة أخرى، لمسار المعونة أعاق إيصال الإمدادات الإنسانية وفقاً للمبادئ الإنسانية. وشملت أعمال العنف المرتكبة ضد العاملين في المجال الإنساني والأصول والمرافق قتل مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في نيسان/أبريل ٢٠١٨، الأمر الذي أدى إلى انسحاب الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من مناطق معينة.

### ٤- حقوق الإنسان ذات الصلة

٥٥- تسببت تدابير أخرى اتخذها كل من حكومة اليمن وسلطات الأمر الواقع في تفاقم الحالة الاقتصادية الكارثية، مما أدى إلى زيادة انتهاك حقوق الإنسان للسكان؛ فقيام الحكومة، على سبيل المثال، بنقل المصرف المركزي من صنعاء إلى عدن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ أسهم في انخفاض حاد لقيمة العملة اليمنية وأدى إلى عدم دفع مرتبات مئات الآلاف من الموظفين المدنيين، بمن فيهم المعلمون والموظفون الطبيون الذين يعملون في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع. فانهار النظام الحكومي للإيرادات الضريبية، وأفادت التقارير بأن سلطات الأمر الواقع واصلت اتباع ممارسات صارمة لتحصيل الضرائب من أجل تمويل الجهود الحربية. ويساور القلق فريق الخبراء لأن كلاً من الحكومة وسلطات الأمر الواقع لم توف بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالحق في العمل، والحق في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحق في الغذاء والمياه، والحق في الصحة والتعليم.

### ٥- التجويع كأسلوب من أساليب الحرب

٥٦- يشمل التجويع في كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الحرمان من الغذاء والماء والمواد غير الغذائية التي لا غنى عنها مثل الأدوية، أو عدم كفاية الإمداد بها. ولا يزال يتعين إثبات ما إذا كانت الأطراف قد تعمدت استخدام التجويع للمضي قدماً في تحقيق أهدافها العسكرية. غير أن كون الأفعال الموصوفة أعلاه قد أدت جميعها دوراً في حرمان السكان من مواد لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، وهي أفعال لا تزال قائمة، يرر المخاوف الشديدة من أن تكون جميع أطراف النزاع قد استخدمت التجويع كأسلوب من أساليب الحرب. ويعد

هذا الحرمان أيضاً بمثابة معاملة لا إنسانية محظورة. ولما كانت هذه الأفعال تعتبر انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، فقد تترتب عليها مسؤولية جنائية عن ارتكاب جرائم حرب.

## جيم- حالات القتل التعسفي والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة

### ١- سلطات الأمر الواقع

٥٧- حقق فريق الخبراء في العديد من حالات القتل التعسفي والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة التي ارتكبتها سلطات الأمر الواقع، بما في ذلك في تعز، والحديدة، وصنعاء، وحجة. واستهدفت سلطات الأمر الواقع الرجال والنساء والفتيان المشاركين في أنشطة يُعتقد أنها تعارض جهودهم الحربية أو لا تقرها، فزادت من إحكام قبضتها الاستبدادية. وفُسرّت المعارضة بأوسع العبارات، فلم تقتصر على دعم الأحزاب السياسية المنافسة، بل شملت أيضاً نشر بيانات الانتقاد على وسائل التواصل الاجتماعي، أو التحاور بشأن المسائل المتصلة بحقوق الإنسان، أو التشكيك في سياسة التعليم المحلية. واستهدفت أسر معينة استهدافاً ظاهراً، بما في ذلك بعد القتال الذي دار في حجة في أوائل عام ٢٠١٩. واستُهدف أيضاً مهاجرون وأفراد منتسبون إلى حزب الإصلاح وأعضاء في المؤتمر الشعبي العام (لا سيما بعد مقتل الرئيس السابق صالح).

٥٨- وحقّق فريق الخبراء في مقتل الرئيس السابق صالح في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وفي استهداف أشخاص ينتمون إلى حزبه السياسي، المؤتمر الشعبي العام، في سياق تفكك التحالف مع الحوثيين. ووثق الفريق انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها الحوثيون ضد أنصار صالح. وفي إحدى الحالات، قتل الحوثيون أحد كبار أعضاء الحزب واثنين من أفراد أسرته. وفي حالة أخرى، احتجزت سلطات الأمر الواقع تعسفاً عشرات النساء اللاتي قدن احتجاجات ضد مقتل صالح واللاتي طلبن تسليم جثمانه. وبالنظر إلى التوترات السياسية المحيطة بمقتل صالح، وعدم إمكانية الوصول إلى الأدلة المتصلة به وما يترتب على ذلك من صعوبات في جمعها، لم يتسن للفريق التوصل إلى استنتاج بشأن ملابسات وفاته الدقيقة.

٥٩- وواصلت السلطات الأمر الواقع احتجاز الأفراد بصورة تعسفية. وأدى الاحتجاز مع منع الاتصال، والحبس الانفرادي لفترات طويلة، والنقل المتكرر بين المرافق، واستخدام المرافق السرية إلى جعل المحتجزين بعيدي المنال عن أسرهم وأي حماية قانونية وإشراف قضائي. وفي الحالات القليلة التي وجهت فيها سلطات الأمر الواقع تهماً للمحتجزين، لاحظ فريق الخبراء الاستمرار في عدم إتاحة إمكانية وصول ممثليهم القانونيين إليهم وعدم إبلاغ المحتجزين بالتهم المنسوبة إليهم. كما وثق اعترافات قسرية ائترعت بوسائل منها التعذيب. وفي كثير من الحالات، أفاد الأقارب بأنهم طولبوا بدفع مبالغ مالية للحصول على معلومات عن أماكن وجود المحتجزين، أو للحصول على وعود بالإفراج عنهم، أو لرؤية أو استلام جثمان محتجز قضى نحبه في الحبس.

٦٠- وفي صنعاء، نُقل المحتجزون بين مرافق سرية ومرافق الاحتجاز الحكومية السابقة التي يديرها "مشرفون" من اللجان الشعبية الموالية للحوثيين. وتحقق فريق الخبراء من وجود حالات

اختفاء قسري في ٤١ حالة حقق فيها في صنعاء، و١٣ حالة في الحديدة، وست حالات في تعز، وأربع حالات في الحجة. وكان بعض الضحايا لا يزالون محتجزين وقت كتابة هذا التقرير.

٦١- وتستمر الإفادة عن حالات التعذيب وسوء معاملة النساء والرجال على أيدي سلطات الأمر الواقع في مرافق الاحتجاز في جميع أنحاء المناطق الخاضعة لسيطرتها. وقدم الضحايا والشهود وصفاً لاستخدام اللكم والركل والضرب بالقضبان الحديدية والعصي والبنادق، والجلد بالأسلاك الكهربائية، والصدمات الكهربائية، والتعليق في الأسقف لساعات، ونزع الأطراف. وتسلم أقرباء عدة محتجزين جثث الضحايا وعليها علامات تعذيب واضحة.

٦٢- وحقق فريق الخبراء في ادعاءات بارتكاب موظفي سلطات الأمر الواقع أعمال العنف الجنسي خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩ في جهاز الأمن السياسي، ومكتب الأمن القومي، ومرافق أخرى في صنعاء وإب. وقدم المحتجزون وصفاً لاستخدام الاغتصاب والاعتداء الجنسي، بما في ذلك الاعتداء المباشر على الأعضاء التناسلية (تعليق الأشياء والضرب)، والتعري القسري، والتهديد بالاغتصاب، بهدف إذلالهم كجزء من أساليب الاستجواب والتعذيب. وتحقق الفريق من وقوع ١٢ من حالات العنف الجنسي التي استهدفت خمس نساء وستة رجال وفتى يبلغ من العمر ١٧ عاماً.

٦٣- وتوجد لدى فريق الخبراء أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع انتهكت الحق في حرية الشخص وأمنه من خلال عمليات الاختفاء القسري، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، بما في ذلك انتهاك الحق في محاكمة عادلة، فضلاً عن العنف الجنسي، والتعذيب، وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة. وقد تترتب على ذلك مسؤولية جنائية عن ارتكاب جرائم الحرب المتمثلة في التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية، والاعتداء على الكرامة الشخصية، والحرمان من المحاكمة العادلة. وخلص الفريق أيضاً إلى وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع كانت مسؤولة عن القتل التعسفي لأشخاص منتمين إلى المؤتمر الشعبي العام، وهو ما يعد بمثابة حرمان تعسفي من الحياة. وتشكل عمليات القتل العمد هذه انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني قد تترتب عليها مسؤولية جنائية عن ارتكاب جرائم حرب بالقتل العمد.

## ٢- حكومات اليمن والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية

٦٤- بحث فريق الخبراء حالات أفيد فيها عن اغتيال ما لا يقل عن ٩٠ فرداً باستهدافهم بطلقات نارية وانفجارات في مدينة عدن والمحافظات المحيطة بها فيما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وأيار/مايو ٢٠١٩. وشملت الأهداف المبلغ عنها عدداً من قادة المقاومة السابقين، وكبار الموظفين الحكوميين المدنيين، والزعماء الدينيين، والجهات المؤثرة في المجتمعات المحلية، والأفراد الذين ينتقدون المجلس الانتقالي الجنوبي والإمارات العربية المتحدة. ومن بين هؤلاء، ارتكبت ٨٦ عملية قتل فيما بين ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ و٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (عندما أفيد في نهاية المطاف عن قتل زعيم ديني). وحقق الفريق في عينة من ١٠ من هذه الحوادث، بما في ذلك حالة واحدة في عام ٢٠١٥، واثنان في عام ٢٠١٧، وست حالات في عام ٢٠١٨، وحالة واحدة في عام ٢٠١٩، مع التركيز على الحالات التي استهدفت الزعماء الدينيين.



٦٥- وحقق فريق الخبراء في الادعاءات المقدمة منذ صدور تقريره السابق بتورط الإمارات العربية المتحدة والقوات الموالية لها في ارتكاب الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة في سجن بئر أحمد الثاني، والبريقة، والعديد من مواقع الاحتجاز غير الرسمية في الحزام الأمني والتابعة للنخبة الشبوانية التي أفادت التقارير عن احتجاز المعارضين السياسيين المشتبه بهم فيها. وقد تسبب نقل المحتجزين بين مواقع الاحتجاز الخاضعة لسيطرة الإمارات العربية المتحدة (بما في ذلك موقع غير رسمي في عصب بإيرتريا)، وقوات الحزام الأمني، والنخبة الشبوانية، في انتشار حالات الاختفاء القسري، وجعل الضحايا بعيدين عن متناول الحماية القانونية والرقابة القضائية. وكان معظم المحتجزين يُرسلون في نهاية المطاف إلى البريقة، حيث عُذب الكثيرون منهم، بما في ذلك بالصدمة الكهربائية، والتعليق من الذراعين والساقين، والعنف الجنسي، والحبس الانفرادي لفترات طويلة.

٦٦- واصل فريق الخبراء توثيق الانتهاكات المتصلة بالاحتجاز التي ارتكبتها حكومة اليمن في سجن المنورة المركزي في مدينة المكلا، ويشمل ذلك الاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة. ووثق الفريق أيضاً حالات من الحبس مع منع الاتصال مدد تصل إلى ثلاث سنوات، والتعذيب المنتظم بوسائل منها الصدمات الكهربائية، والإعدام الصوري، والتعري القسري، في مرفق احتجاز الطين المشترك غير الرسمي للقوات المسلحة اليمنية/المملكة العربية السعودية في مدينة سيئون. وفي سياق العمليات البحرية حول محافظة الحديدة، خلص الفريق إلى أن بعض الصيادين اليمنيين الوارد وصفهم في تقريره السابق لا يزالون قيد الاحتجاز مع منع الاتصال في مرافق احتجاز في المملكة العربية السعودية (A/HRC/39/43، الفقرة ٧٢). وكان ثمانية منهم مفقودين منذ أكثر من سنتين وقت كتابة هذا التقرير.

٦٧- وواصل فريق الخبراء التحقيق في حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي التي ارتكبتها أفراد من قوات الإمارات العربية المتحدة في البريقة فيما بين عام ٢٠١٦ وأواخر عام ٢٠١٨. وانطوت الحالات على اغتصاب شرطي وفموي، بما في ذلك اغتصاب بالعضو الذكري واغتصاب بالأدوات واغتصاب جماعي. وكان هذا العنف يمارس بانتظام بالاقتران مع غيره من أشكال التعذيب وسوء المعاملة من أجل إذلال المحتجزين وانتزاع الاعترافات منهم وتجنيدهم قسراً، كما تبين ذلك من التحقق من ١٢ حالة اغتصاب لستة رجال وصبي واحد، والاعتداءات الجنسية المتعددة، والتعري القسري.

٦٨- وتوجد لدى فريق الخبراء أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن حكومات اليمن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة انتهكت الحق في الحرية والأمن، وذلك تحديداً عن طريق عمليات الاختفاء القسري، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والتعذيب، وسوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي. وقد تترتب على ذلك مسؤولية جنائية عن ارتكاب جرائم الحرب المتمثلة في التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية، والاعتداء على الكرامة الشخصية، والاغتصاب، والحرمان من المحاكمة العادلة. وخلص الفريق أيضاً إلى وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الإمارات العربية المتحدة وقوات الحزام الأمني الموالية لها مسؤولة عما لا يقل عن ١٠ حالات قتل تُعد بمثابة حرمان تعسفي من الحياة. وتعد عمليات القتل العمد هذه بمثابة انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني قد تترتب عليها

مسؤولية جنائية عن ارتكاب جرائم حرب بالقتل العمد. وتثير هذه الاستنتاجات شواغل خطيرة فيما يتعلق بحالات اغتيال أخرى جرى التبليغ عنها.

## دال - انتهاكات الحريات الأساسية

٦٩- خلص فريق الخبراء إلى أن حكومة اليمن والتحالف وسلطات الأمر الواقع واصلت فرض قيود صارمة على الحق في حرية الرأي والتعبير، في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي المناطق التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع، شمل تزايد المضايقات التي تُقَابَل بها أي معارضة فرض قيود على الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، مما أدى إلى بيئة تشبه الدولة البوليسية يعيش فيها الناس في خوف ويمارسون الرقابة الذاتية. وشملت مواصلة توطيد السلطة من جانب قوات الأمن التي تساندها الإمارات العربية المتحدة في عدن والجنوب استهداف المعارضين على نطاق واسع، الأمر الذي اضطر العديد من الناس إلى الفرار أو الاختباء.

٧٠- وواصلت القوات الحكومية، بما في ذلك القوات التي تساندها الإمارات العربية المتحدة، وسلطات الأمر الواقع الاحتجاز التعسفي والتهديد أو، بطريقة أخرى، استهداف الأفراد الذين يشككون فيها أو ينقدونها علناً، بما في ذلك المعارضون السياسيون والصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والزعماء الدينيين. فعلى سبيل المثال، ظل ما لا يقل عن ١٣ صحفياً وإعلامياً، حتى وقت كتابة هذا التقرير، محتجزين في صنعاء بتهم تتصل بعملهم.

٧١- ومنعت حكومة اليمن والقوات التي تساندها الإمارات العربية المتحدة الصحفيين ومنظمات حقوق الإنسان من العمل بحرية في عدن وعلى طول الساحل الغربي، واستمر التحالف في رفض إمكانية استخدامهم لرحلات الأمم المتحدة الجوية، بينما وقفت سلطات الأمر الواقع حائلاً أمام حرية وصولهم إلى المناطق الخاضعة لسيطرتهم. ولم تكن التحقيقات في بعض الادعاءات المتعلقة بالقيود المفروضة على حرية التنقل التي فرضتها أطراف النزاع قد أُجريت وقت كتابة هذا التقرير.

٧٢- وظلت المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات والناشطات في جميع أنحاء اليمن يواجهن الاضطهاد القائم على نوع الجنس، وظللن يُستهدفن من جميع الأطراف نتيجة لما يقمن به من أعمال. ووثّق فريق الخبراء ٤٠ من هذه الحالات، مع استمرار تعرض العديد من النساء لتهديدات متزامنة من جميع الأطراف.

٧٣- وتوجد أيضاً أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الحق في حرية الدين أو المعتقد يُنتهك في اليمن. فقد واصلت سلطات الأمر الواقع اضطهاد البهائيين على أساس عقيدتهم، بوسائل منها احتجازهم واتهامهم بالردة، والسخرية علناً من أتباع الديانة البهائية في الملفات القانونية ووصمهم بالشياطين، وإصدار أحكام بالإعدام على أنصارهم وتهديدتهم.

## هاء - العنف الجنساني

٧٤- في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، انتشرت معايير جنسانية جديدة مجحفة، وتزايد تهमيش النساء والفتيات الخاضعات لسيطرة وإكراه أطراف النزاع. وقد كان المجتمع في اليمن أبوياً أصلاً

قبل نشوب النزاع، وكان العديد من النساء والفتيات، ولا سيما من الأقليات أو المجتمعات المحلية الريفية، يعيشن في حالة بالغة من انعدام المساواة والخطورة. وأدى النزاع إلى تفاقم تلك الحالة، واستغلت الأطراف المعايير الجنسانية في ارتكاب انتهاكات أو في زيادة التأثير السيء لهذه الانتهاكات. وانهار الدعم المحدود الذي كان يقدمه نظام العدالة الجنائية لمناهضة العنف الجنساني في عام ٢٠١٩. وشكلت الجهات الفاعلة في مجال إنفاذ القانون عموماً تهديداً مباشراً لأمن المرأة، وعملت الأطراف جاهدة على إعاقة شبكات الحماية، وفي ذلك عاملان يهددان بزيادة ترسيخ انعدام المساواة والعنف الجنساني أكثر مما كانا عليه. وتظل النساء والأطفال والرجال في خطر شديد بالتعرض لجميع أشكال العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي.

٧٥- واستمر أفراد قوات الحزام الأمني التي تساندها الإمارات العربية المتحدة، وأفراد القوات المسلحة اليمنية في ارتكاب العنف الجنسي؛ وتحقق فريق الخبراء من ٣٧ حالة ارتكبت فيما بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩ بالإضافة إلى الانتهاكات المذكورة أعلاه. وأقدم أفراد اللواء المدرع الخامس والثلاثين على اغتصاب امرأة وصبيين، وحاولوا اغتصاب فتاة، واعتدوا جنسياً على رجل وفتى. واغتصب أفراد قوات الحزام الأمني ١٨ امرأة وأربعة فتيان وفتاة، وحاولوا اغتصاب امرأة، واختطفوا ست نساء. وأفادت المصادر بأن هذه الحالات تشكل جزءاً من نمط من العنف الجنسي أوسع نطاقاً، يشمل استهداف الأشخاص الضعفاء من مجتمعات المهاجرين واللاجئين والمهمشين.

٧٦- وأفيد بأن ذات الحالات التي تورط فيها اللواء المدرع الخامس والثلاثون والوارد وصفها في الفقرة السابقة قد وقعت في الشميتين، وهي مديرية ريفية في محافظة تعز، حيث يقيم الكثير من المشردين المستضعفين والمهمشين. وخلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩، أقدم أفراد من اللواء المدرع الخامس والثلاثين على اختطاف أفراد وإخضاعهم للاغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي وغيره من أشكال العنف الجنسي، كوسائل من بينها إذلال أفراد هذه المجتمعات المحلية وإخضاعها.

٧٧- واستمر السلوك العدواني لقوات الحزام الأمني ضد المهاجرين على مدار العام الماضي. فخلال الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩، احتجزت قوات الحزام الأمني أكثر من ٥٠٠٠ مهاجر في ظروف مزرية في مرافق مؤقتة جديدة، لدواعي الأمن القومي. وفي عام ٢٠١٨، خلص فريق الخبراء إلى انتشار حالات اغتصاب المهاجرات والفتيات والفتيان التي ارتكبتها قوات الحزام الأمني في مرفق سابق في عدن، مما يثير شواغل مماثلة بشأن المهاجرين في المرفق الجديد.

٧٨- وحقق فريق الخبراء في ادعاءات تتعلق بارتكاب موظفي سلطات الأمر الواقع لعنف جنساني، بما في ذلك أخذ الرهائن من النساء والفتيات. وفي عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، أقدم المقاتلون الحوثيون في صنعاء والحديدة على اختطاف نساء وفتيات واحتجازهن لفترات تصل إلى ثمانية أشهر من أجل ابتزاز أقربائهن. وفعلوا ذلك في إحدى الحالات لإجبار أحد الحوثيين المنشقين على تسليم نفسه؛ واحتجزوا، في حالات أخرى، نساء وفتيات بتهمة السفر دون محرم، وجسوهن للحصول على فدية. ويجعل الاختطاف النساء والفتيات المعنيات عُرضة لخطر العنف الجنسي ويجتذب الوصم في اليمن، مما يعرضهن لخطر إضافي يتمثل في العنف الجنساني.

٧٩- وتوجد لدى فريق الخبراء أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن جميع أطراف النزاع ارتكبت العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي، ضد الأشخاص المحتجزين، كما أن أفراد قوات الحزام الأمني التي تساندها الإمارات العربية المتحدة وأفراد اللواء المدرع الخامس والثلاثين التابع للقوات المسلحة اليمنية ارتكبوا الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، وأن أفراد سلطات الأمر الواقع ارتكبت جريمة أخذ الرهائن من النساء والفتيات. ويمكن مساءلة الجناة عن ارتكاب جرائم حرب، لأن هذه الأعمال تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني. كما أن حكومة اليمن، والإمارات العربية المتحدة بقدر سيطرتها على بعض المناطق و/أو المرافق، وسلطات الأمر الواقع، انتهكت القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحظر الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، فضلاً عن أخذ الرهائن. ويواصل الفريق التحقيق في ادعاءات أخرى بارتكاب العنف الجنساني، ملاحظاً أن الادعاءات المقدمة بوصفها أكيدة والمبينة في هذا التقرير تشير إلى وجود أنماط أوسع نطاقاً لهذا العنف تورط فيها جميع أطراف النزاع.

## واو- الانتهاكات التي تمس الأطفال

٨٠- يحمل أطفال اليمن جراح النزاع التي لا تنفك تؤثر تأثيراً مدمراً على إعمال حقوقهم الأساسية. ومن ذلك حق الطفل في الحياة والبقاء والنمو؛ والحماية من العنف والضرر والاعتداء، بما في ذلك العنف الجنسي والزواج القسري؛ والحرية والأمن على شخصه؛ والحق في عدم تجنيده في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة؛ والحق في الصحة والغذاء والتعليم. وعلاوة على ذلك، يعتبر العديد من هذه الانتهاكات أيضاً بمثابة انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وقد تترتب على بعضها مسؤولية جنائية عن ارتكاب جرائم حرب.

٨١- وكادت جميع حالات الاعتداء التي انطوت على مدنيين والهجمات العشوائية التي وثّقها فريق الخبراء قد أسفرت عن سقوط ضحايا من الأطفال. وقد أفاد الأمين العام عن مقتل ٢ ٧٧٦ طفلاً في اليمن خلال الفترة ما بين ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (١ ٩٤٠ فتى، و ٧٨٧ فتاة، و ٤٩ طفلاً لم يحدد جنسهم) وإصابة ٤ ٧٣٢ طفلاً (٣ ٤٩٠ فتى و ١ ٢٤٢ فتاة). وسُجلت أغلبية إصابات الأطفال فيما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨، مع ازدياد عدد الضحايا من الأطفال في عام ٢٠١٨. وعزيت أغلبية هذه الحوادث إلى التحالف، يليه الحوثيون (S/2019/453، الفقرة ٣٣).

٨٢- وبعد رفع الائتلاف من قائمة الأطراف التي تقتل الأطفال وتشوهم في عام ٢٠١٦، ادعى أنه اتخذ تدابير لتحسين حماية الأطفال؛ ومع ذلك، لا يزال الأطفال يتعرضون للقتل والإصابة بجروح على أيدي الغارات الجوية التي يشنها التحالف. فعلى سبيل المثال، تحقق فريق الخبراء، على النحو المفصل أعلاه، من أن الغارة الجوية التي شنّها التحالف في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٨ على حافلة ركاب في محافظة صعدة أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ١١ فتى تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و ١٥ عاماً وإصابة ما لا يقل عن ١٢ آخرين (ذكرت تقارير الأمم المتحدة وغيرها أن عدد الأطفال الذين قُتلوا وصل إلى ٣٩ فتى).

٨٣- ووفقاً للأمين العام، من بين الأطفال المجندين على مدار الحرب في اليمن والبالغ عددهم ٣ ٠٣٤ طفلاً، جند الحوثيون ١ ٩٤٠ طفلاً (٦٤ في المائة) (انظر S/2019/453). ولاحظ فريق الخبراء أن الحوثيين واصلوا ممارسة تجنيد الأطفال، ووثق تجنيد الحوثيين لما لا يقل

عن ١٢ فتي تبلغ أعمار بعضهم من الصغر ١٢ عاماً - في محافظات عمران وتعز وصنعاء وصعدة - واستخدام الحوثيين لهم خلال الفترة ما بين حزيران/يونيه ٢٠١٨ وتموز/يوليه ٢٠١٩. واستُخدم أربعة من هؤلاء الأطفال (تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٦ عاماً) في أدوار قتالية، واتخذ طفل واحد يبلغ من العمر ١٢ عاماً حارساً. ويتبين من الأرقام التي قدمها الأمين العام عن الأطفال الذين جندهم الحوثيون، على ما يبدو، أن تجنيد الحوثيين أوسع انتشاراً مما تمكّن الفريق من التحقق منه.

٨٤- وواصلت أيضاً حكومة اليمن والقوات الموالية للتحالف تجنيد الأطفال. وقد تحقق فريق الخبراء من تجنيد أطفال (جميعهم فتيان)، منذ عام ٢٠١٧، عن طريق قوات الحزام الأمني التي تساندها الإمارات العربية المتحدة، والنخبة الشبوانية، وقوات ألوية العمالقة، والقوات المسلحة اليمنية وجماعات المقاومة الموالية لها من تعز. وتلقى الفريق معلومات تشير إلى أن هذه الجماعات جندت ما لا يقل عن ٢٧ طفلاً يبلغ بعضهم من الصغر ١٣ عاماً. وشمل ذلك ٢٢ طفلاً على الأقل - يبلغ بعضهم من الصغر ١٣ عاماً - جندتهم قوات الحزام الأمني وألوية العمالقة التي تساندها الإمارات العربية المتحدة، واستخدمتهم في أدوار قتالية خلال الحملة العسكرية في الحديدة في عام ٢٠١٨. وتفيد التقارير عن مقتل خمسة فتيان وإصابة خمسة آخرين في أثناء تلك الحملة. واستمرت قوات النخبة الشبوانية في تجنيد الأطفال، مع تجنيد خمسة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٦ عاماً خلال حملة جديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أفادت التقارير عن مقتل واحد منهم على أرض المعركة. وتحقق الفريق أيضاً من حالات لتجنيد الأطفال قامت بها جماعات المقاومة في عدن في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

٨٥- وتوجد لدى فريق الخبراء أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الحوثيين، والقوات المسلحة اليمنية، وجماعات المقاومة الموالية لها، وقوات الحزام الأمني وألوية العمالقة والنخبة الشبوانية التي تساندها الإمارات العربية المتحدة ارتكبت انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان بتجنيد الأطفال. ويمكن أيضاً أن يكون أفراد من هذه الجماعات مسؤولين عن ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في التجنيد الإلزامي أو التطوعي لأطفال تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً في قوات أو جماعات مسلحة، أو في استخدامهم للمشاركة بنشاط في أعمال القتال.

٨٦- وما زال الضرر والدمار اللذان تعرضت لهما المرافق الصحية يحدان من إمكانية الحصول على الرعاية الصحية في اليمن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمراض المعدية، ومحدودية أو انعدام فرص الحصول على اللقاحات المنقذة للحياة تركت الأطفال عرضة بصورة متزايدة لخطر الاعتلال والوفيات المرتبطة بالأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتطعيم. ووفقاً لمقدمي الخدمات الإنسانية، كان مليوناً طفل دون الخامسة من العمر و ١,١٤ مليون من الحوامل والمرضعات في حاجة إلى علاج من سوء التغذية الحاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويشهد الأطفال الذين يبدون أعراضاً واضحة للإصابة بضيق نفسي على تأثير النزاع على الصحة العقلية للأطفال.

٨٧- ووثق فريق الخبراء استخدام الجيش لما لا يقل عن ١٨ مدرسة في تعز لأغراض عسكرية، مما جعلها أهدافاً عسكرية. وظلت المدارس تُستخدم على هذا النحو منذ عام ٢٠١٥؛ أولاً من جانب الحوثيين، ثم من جانب القوات المسلحة اليمنية، وقوات الحزام الأمني التي تساندها الإمارات العربية المتحدة، والقوات السودانية بوصفها جزءاً من التحالف.

وتلقى الفريق تقارير مماثلة من الحديدة. ووثق أيضاً حالات لمقتل أطفال أو إصابتهم بجروح في أثناء وجودهم في المدارس أو وهم في طريقهم إليها. ففي ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩، على سبيل المثال، في صوان بصنعاء، انفجرت منشأة عسكرية لتخزين الأسلحة والمواد المتفجرة أنشأها المقاتلون الحوثيون بالقرب من ثلاث مدارس، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٠ طلاب (ثلاثي فتيات واثنين من الفتيان) وإصابة العشرات.

## سادساً - المساءلة

٨٨- لا يزال القلق يساور فريق الخبراء إزاء تفشي انعدام المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن، والتي قد يصل بعضها إلى حد جرائم الحرب.

٨٩- ولجنة التحقيق الوطنية هيئة أساسية للتصدي للإفلات من العقاب. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تكون مستقلة من الناحيتين الهيكلية والوظيفية. وتبين تقاريرها أنها تحرز تقدماً ملحوظاً. ومن الضروري أن تكون اللجنة الوطنية محايدة في تقييم سلوك جميع الأطراف وفعالة في تحقيقاتها، مع تقديم نتائج مدعومة بتحليل قانوني شامل يركز على القانون الدولي. ويعرب فريق الخبراء عن أسفه لأنه لم يتسن له إقامة تعاون رسمي مع اللجنة الوطنية.

٩٠- ويكرر فريق الخبراء إعرابه عن شواغله إزاء استقلال الفريق المشترك لتقييم الحوادث الذي أنشأته المملكة العربية السعودية لاستعراض انتهاكات التحالف المزعومة. وتشكل الشفافية عاملاً رئيسياً، في ضوء انعدام المعلومات المتاحة عن أساليب عمل الفريق المشترك ومنهجيته وسياساته، وعدم كفاية التحليل القانوني المعروض في استنتاجاته العامة. ويشير استعراض لاستنتاجات الفريق المشترك الأخيرة، صدر في نشرات صحفية مختلفة، شواغل من حيث نزاهة تحقيقاته وشمول تحليلاته ونتائجه ومصادقيتها. وتقييم عملية الاستهداف مثير لقلق بالغ، لأنه يُفهم منه ضمناً أن أي هجوم يصيب هدفاً عسكرياً يكون مشروعاً بصرف النظر عن الخسائر في صفوف المدنيين، ومن ثم فهو يتجاهل مبدأ التناسب. وفي حين أن الفريق المشترك أقر بحدوث أخطاء بشرية في عملية الاستهداف وبعض الأخطاء التقنية في بضع حالات، فإنه لم يحتمل التحالف أي مسؤولية عن أي انتهاك.

٩١- وقد ذكرت سلطات الأمر الواقع لفريق الخبراء أنها لم تجد أياً من أفرادها مسؤولاً عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني. وبالنظر إلى عدم تقديم معلومات مفيدة إلى الفريق بشأن عمليات التحقيق، فإن الفريق يتساءل عما إذا كانت سلطات الأمر الواقع قد بحثت وحققَت في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي وفقاً للمعايير الدولية أساساً.

٩٢- وللدول الثالثة تأثير محدد على أطراف النزاع في اليمن، وهي تدعمها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بوسائل منها الدعم الاستخباراتي واللوجستي، فضلاً عن عمليات نقل الأسلحة. وتلك هي حال إيران (جمهورية - الإسلامية)، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، في جملة دول أخرى. ويمكن تحميل الدول المسؤولية عن تقديم العون أو المساعدة في ارتكاب انتهاكات القانون الدولي إذا ما استوفيت شروط التواطؤ. ويجب على الدول أن تتخذ جميع التدابير المعقولة لكفالة احترام الدول الأخرى

للقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، فإن معاهدة تجارة الأسلحة، التي تشكل فرنسا والمملكة المتحدة طرفين فيها، تحظر منح الإذن بتنفيذ عمليات نقل الأسلحة مع العلم بأن هذه الأسلحة قد تُستخدم في ارتكاب جرائم حرب. وتظل مشروعية نقل الأسلحة من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والدول الأخرى موضع شك، وهي موضوع دعاوى مختلفة معروضة على المحاكم المحلية. ويلاحظ فريق الخبراء أن استمرار تزويد الأطراف المتورطة في النزاع في اليمن بالأسلحة يديم النزاع ومعاناة السكان.

٩٣- وقليلة هي خيارات المساءلة ذات المصدقية والصالحية. ومن الضروري إجراء عملية مساءلة حقيقية وشاملة لتحقيق السلام والاستقرار على المدى البعيد في اليمن. ومن الضروري اتخاذ خطوات لجمع الأدلة والحفاظ عليها لتمهيد الطريق لهذه العملية.

## سابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

### ألف- الاستنتاجات

٩٤- توجد لدى فريق الخبراء أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن حكومات اليمن، والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية مسؤولة، بقدر ما لديها من سيطرة، عن انتهاكات لحقوق الإنسان، تشمل الحرمان التعسفي من الحق في الحياة، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والتعذيب، وسوء المعاملة وتجنيد الأطفال، وانتهاكات للحريات الأساسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٩٥- وتوجد لدى فريق الخبراء أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع مسؤولة عن انتهاكات لحقوق الإنسان في المناطق التي تمارس فيها سيطرتها الفعلية، تشمل الحرمان التعسفي من الحق في الحياة، والاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والعنف الجنسي، والتعذيب، وسوء المعاملة وتجنيد الأطفال، وانتهاكات للحريات الأساسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٩٦- وتوجد لدى فريق الخبراء أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن أطراف النزاع المسلح في اليمن ارتكبت عدداً كبيراً من انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ويخلص فريق الخبراء إلى ما يلي، رهناً بما تقرره محكمة مستقلة ومختصة:

(أ) شن أفراد من حكومة اليمن والتحالف هجمات مستخدمين إطلاق النار من أسلحة النيران غير المباشرة والأسلحة الصغيرة في انتهاك لمبدأ التمييز، وهي أعمال قد تصل إلى حد جرائم الحرب؛

(ب) ربما يكون أفراد من حكومة اليمن والتحالف، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، قد شنوا غارات جوية تنتهك مبادئ التمييز والتناسب والتحذير، قد تصل إلى حد جرائم الحرب؛

(ج) ارتكب أفراد من حكومة اليمن والتحالف، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، أفعالاً قد تصل إلى حد جرائم الحرب، بما في ذلك

القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية، والاغتصاب، والاعتداء على الكرامة الشخصية، والحرمان من المحاكمة العادلة، والتجنيد الإلزامي أو الطوعي لأطفال دون سن الخامسة عشرة أو استخدامهم للمشاركة النشطة في الأعمال العدائية؛

(د) شن أفراد من سلطات الأمر الواقع هجمات باستخدام إطلاق النار من أسلحة النيران غير المباشرة والأسلحة الصغيرة في انتهاك لمبدأ التمييز، بما في ذلك شن الهجمات المباشرة على المدنيين أو الأعيان المدنية والهجمات العشوائية، وربما يكونون قد استخدموا التجويع كأسلوب من أساليب الحرب، وهي أعمال قد تصل إلى حد جرائم الحرب؛

(هـ) ارتكب أفراد من سلطات الأمر الواقع أفعالاً قد تصل إلى حد جرائم الحرب، شملت القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية، والاعتداء على الكرامة الشخصية، والحرمان من المحاكمة العادلة، وأخذ الرهائن، والتجنيد الإلزامي أو الطوعي لأطفال دون سن الخامسة عشرة أو استخدامهم للمشاركة النشطة في الأعمال العدائية.

٩٧- وتعرّف فريق الخبراء، حيثما أمكن، على أفراد ربما يكونون مسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية، وأحال أسماءهم إلى المفوضية السامية. وهناك حاجة إلى مزيد من المعلومات عن بعض الحوادث التي وثّقها الفريق من أجل إثبات المسؤوليات.

## باء- التوصيات

٩٨- من أجل ضمان العدالة لجميع ضحايا انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وفي ضوء النزاع المسلح الجاري، يوصي فريق الخبراء أطراف النزاع بما يلي:

(أ) الوقف الفوري لجميع أعمال العنف المرتكبة بحق المدنيين التي تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق، واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين من آثار الأعمال القتالية؛

(ب) وضع حد على الفور لأي تدابير من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية؛ وعلى وجه الخصوص، وقف جميع الهجمات على الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان، واتخاذ الخطوات الضرورية لإزالة القيود غير المتناسبة على الدخول الآمن والسريع للإمدادات الإنسانية والسلع الأخرى التي لا غنى عنها للسكان المدنيين إلى اليمن؛ والسماح بمرور إمدادات الإغاثة الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين وتيسير وصولها بسرعة ودون عوائق؛ واتخاذ الخطوات المناسبة لضمان إعمال الحق في مستوى معيشي لائق للسكان، ولا سيما النساء والأطفال؛

(ج) وضع حد على الفور لحالات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي؛ وضمان سرعة إعادة النظر في جميع حالات الاحتجاز عن طريق السلطة القضائية المختصة، والتعجيل إما بتوجيه التهم إلى المحتجزين أو بالإفراج عنهم؛ وضمان احترام حقوق



المتجيزين، بما في ذلك الحقوق التي تشكل عماد المحاكمة العادلة، والحق في عدم التعرض للتعذيب وسوء المعاملة؛

(د) احترام وحماية وإعمال الحق في حرية التعبير وغيره من الحريات الأساسية؛ وضمان الإفراج فوراً عن جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم لهذه الأسباب، بما في ذلك الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان؛ وضمان تمكّن الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من أداء أنشطتهم دون مضايقة أو دون تعرضهم لإجراءات قانونية تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ والكف عن اضطهاد المدافعات عن حقوق الإنسان؛

(هـ) وضع حد على الفور لجميع أشكال العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والأطفال والرجال، بما في ذلك في أماكن الاحتجاز؛

(و) وقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدام الأطفال في النزاع المسلح؛ ومواصلة ضمان تسريح جميع الأطفال الذين تم تجنيدهم و/أو استخدامهم لأغراض عسكرية، وتجريدهم من السلاح بصورة فعالة؛ وتنفيذ تدابير فعالة لإعادة تأهيلهم وشفائهم بديناً ونفسياً وإعادة إدماجهم في المجتمع؛

(ز) إجراء تحقيقات تتسم بالسرعة والشفافية والاستقلالية والنزاهة والشمول والمصدقية والفعالية، وتحقيقات مراعية للاعتبارات الجنسانية في جميع الانتهاكات والجرائم وفقاً للمعايير الدولية، وضمان مساءلة الجناة وتحقيق العدالة للضحايا؛ واتخاذ تدابير لضمان حماية جميع الضحايا والشهود في هذه العمليات.

٩٩- ويوصي فريق الخبراء بأن تقوم الدول الأخرى وسائر المنظمات الدولية والإقليمية بما يلي:

(أ) تعزيز ودعم جميع الجهود التي يقودها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن من أجل التوصل إلى وقف للأعمال القتالية، وتحقيق سلام مستدام وشامل، وضمان المساءلة عن الانتهاكات والجرائم الخطيرة؛

(ب) اتخاذ جميع التدابير المعقولة لكفالة احترام جميع أطراف النزاع للقانون الدولي الإنساني، مع أخذ مستوى تأثيرها في الاعتبار؛ وبصفة خاصة، الامتناع عن توفير الأسلحة التي يمكن استخدامها في النزاع.

١٠٠- وعلاوة على ذلك، يوصي فريق الخبراء بأن يقوم مجلس حقوق الإنسان بما يلي:

(أ) ضمان الإبقاء على حالة حقوق الإنسان في اليمن ضمن جدول أعماله عن طريق تجديد ولاية فريق الخبراء؛ ومطالبة الفريق بتقديم تقارير دورية إلى المجلس وجمع الأدلة على الانتهاكات المزعومة والاحتفاظ بها؛ وضمان أن تتيح الموارد المقدمة إلى الفريق اضطلاعاً بولايته بفعالية؛

(ب)حث مجلس الأمن على التأكيد على الأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان في النزاع الدائر في اليمن وعلى الحاجة إلى ضمان عدم الإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة.

## Annex I

### Updated List of Main Actors

#### 1. Kingdom of Saudi Arabia

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Date Assumed</i> <i>Role/Remarks</i>
1	Crown Prince Mohammad Bin Salman	Minister of Defence	23 January 2015 <sup>1</sup>
2	General Fayyadh al-Ruwaili <sup>2</sup>	Chairman of the Joint Chiefs of Staff	27 February 2018
3	Prince Lieutenant General Fahad bin Turki bin Abdalazeez	Joint Forces Commander	Coalition Commander
4	Lieutenant General Fahd bin Abdallah al-Mtair <sup>3</sup>	Land Forces Commander	27 February 2018
5	Prince Lieutenant General Turki bin Bandar bin Abdalazeez al-Saud <sup>4</sup>	Air Force Commander	27 February 2018
6	Admiral Fahd bin Abdulla al-Ghufaili <sup>5</sup>	Naval Commander	4 November 2017
7	Lieutenant General Mazyad Sulaiman al-Amro <sup>6</sup>	Air Defence Commander	27 February 2018
8	Lieutenant General Jarallah bin Mohammed bin Jarallah al-Elwait	Strategic Missile Force Commander	27 February 2018
9	Major General Pilot Abdullah al-Ghamdi	Air Operations Director	Coalition Deputy Commander

<sup>1</sup> <https://www.mod.gov.sa/en/Leaders/Minister/Pages/default.aspx>.

<sup>2</sup> Replaced General Abdulrahman bin Saleh al-Bunyan who had this post since 2014. See: <https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1729621>.

<sup>3</sup> Replaced Prince Lieutenant General Fahad bin Turki bin Abdalazeez. See: <http://www.janes.com/article/78278/top-saudi-commanders-replaced>.

<sup>4</sup> Replaced Major General Mohammed Saleh al-Outaibi. See: <https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1729618>.

<sup>5</sup> Replaced Admiral Abdulla bin Sultan bin Mohammad al-Sultan.

<sup>6</sup> Replaced Lieutenant General Mohammed bin Awadh bin Mansour Suhaim.

## 2. United Arab Emirates

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Location</i>	<i>Date Assumed Role/Remarks</i>
1	Sheikh Khalifa bin Zayed al-Nahyan	Supreme Commander		3 November 2004
2	Sheikh Mohammed bin Zayed al-Nahyan	Deputy Supreme Commander		
3	Mohammed bin Rashid al-Maktoum <sup>7</sup>	Minister of Defence		
4	Lieutenant General Hamad Mohammed Thani al-Romaithi <sup>8</sup>	Chief of Staff of the Armed Forces		3 January 2005
5	Major General Eisa Saif al-Mazrouei	Deputy Chief of Staff		
6	Major General Saleh Mohammad Saleh al-Ameri	Commander of Ground Forces		
7	Major General Ibrahim Nasser Mohammed al-Alawi	Commander of Air Force and Air Defence		
8	Major General Sheikh Saeed Bin Hamdan Bin Mohammad al-Nahyan <sup>9</sup>	Commander of Navy		On 11 October 2017 replaced Rear Admiral Ibrahim al-Musharrakh
9	Brigadier General Ali Ahmed el-Tanjee	Coalition Commander	Aden al-Hudaydah <sup>10</sup>	May 2015 - January 2016 2018 - 2019
10	Brigadier General Ali al-Nuaimi	Coalition Commander	Aden	January 2016 - July 2016
11	Brigadier General Sultan al-Habsee	Coalition Commander	Aden	July 2016 - January 2017
12	Brigadier General Naser al-Otaibee	Coalition Commander	Aden	January 2017 – July 2017
13	Brigadier General Ahmed al-Blushee	Coalition Commander	Aden	July 2017 – January 2018
14	Brigadier General Muhammad al-Hasani	Coalition Commander	Aden	January 2018 – July 2018

<sup>7</sup> <https://uaecabinet.ae/en/biography>.

<sup>8</sup> <https://uaecabinet.ae/en/details/news/chief-of-staff-of-armed-forces-promoted-to-the-rank-of-minister>.

<sup>9</sup> Equivalent rank of Major General listed; actual rank in Navy is Rear Admiral.

<sup>10</sup> <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2018/09/18/saudi-led-coalition-launches-offensive-strategic-yemeni-port-city>; see also: [https://twitter.com/amalka4\\_al](https://twitter.com/amalka4_al), and <https://al-ain.com/article/al-hodeidah-yemen-arab-alliance-al-taniji>.

---

15	Brigadier General Awad Saeed al-Ahbab <sup>11</sup>	Coalition Commander	Aden	July 2018 – January 2019
16	Brigadier General Rashed Saeed al-ghafli aka Abu Mohammed <sup>12</sup>	Coalition Commander	Aden	January 2019 – July 2019
17	Brigadier General Abd al-Salam al-Shahi <sup>13</sup>	Coalition Commander	Western Coast	2015 – 2019
18	Abu Khalifa Said el-Mahri	Coalition Intelligence Officer	Aden, Abyan, Lahij	2015 – 2019

---



---

<sup>11</sup> <https://almawqeaapost.net/news/32379>; see also

<https://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D8%B9%D9%86-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC>.

<sup>12</sup> <https://www.alayyam.info/news/7V89EB9O-3B9G6V-A58A>; see also <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/07/15/1259578.html>; and <https://www.cratersky.net/posts/19296>.

<sup>13</sup> <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1065290-%D9%82%D8%A7%D9%8A%D9%94%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84>.

### 3. Government of Yemen

#### a. Yemen Armed Forces

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Positon</i>	<i>Location</i>	<i>Date Assumed Role/Remarks</i>
1	President Abd Rabbu Mansour Hadi <sup>14</sup>	Supreme Commander of the Armed Forces		February 2012
2	Major General Ali Mohsen al-Ahmar	Vice President <sup>15</sup>		3 April 2016
3	Major General Mohammad Ali al-Maqdashi	Minister of Defence <sup>16</sup>		8 November 2018
4	Major General Abdullah Salem Ali Al-Nakhai <sup>17</sup>	Chief of the General Staff <sup>18</sup>		8 November 2018
5	Major General Tahir Ali al-Aqaili	Adviser to the Supreme Commander <sup>19</sup>		8 November 2018
6	Major General Khaled Qassem Fadhal	Adviser to Minister of Defence <sup>20</sup>		31 December 2018
7	Major General Saghir Aziz	Joint Operations Commander <sup>21</sup>		11 July 2019
8	Major General Saleh Mohammad Timis	1 <sup>st</sup> Military District Commander <sup>22</sup>	Seiyoun, Hadramaut	22 November 2016
9	Major General Faraj Salamin al-Bahasani	2 <sup>nd</sup> Military District Commander <sup>23</sup>	al-Mukalla, Hadramaut	Since 2015
10	Major General Faisal Qaid Hassan	3 <sup>rd</sup> Military District Commander <sup>24</sup>	Ma'rib	26 May 2018

<sup>14</sup> <https://www.nytimes.com/2012/02/25/world/middleeast/yemen-to-get-a-new-president-abed-rabu-mansour-hadi.html>.

<sup>15</sup> Presidential Decree 48 (2016).

<https://www.facebook.com/alimohsensalehalahmar/posts/1011971235550346/>.

<sup>16</sup> Presidential Decree 71 (2018). <https://buyemen.net/news67338.html>; see also <https://almasdaronline.com/article/republic-decrees-appointing-minister-of-defence-chief-of-staff-and-governor-of-aden>; and UN document S/2019/83.

<sup>17</sup> Ibid.

<sup>18</sup> Replaced Major General Tahir Ali al-Aqaili.

<sup>19</sup> Presidential Decree 182 (2018). Available on <https://www.almashhad-alyemeni.com/121600>.

<sup>20</sup> Presidential Decree 189 (2018) available on <https://almasdaronline.com/articles/162681>.

<sup>21</sup> [https://m.facebook.com/story.php?story\\_fbid=2496705833693803&id=476830182348055](https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=2496705833693803&id=476830182348055).

<sup>22</sup> Presidential Decree 154 (2016). <https://www.almashhad-alyemeni.com/61690>.

<sup>23</sup> <https://buyemen.net/news48340.html>; see also

[https://arabic.sputniknews.com/arab\\_world/201508161015325772](https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201508161015325772).

<sup>24</sup> Presidential Decree 109 (2018) Replacing Major General Ahmed Hassan Gibran. Available on <https://www.alsahwa-yemen.net/p-18771>.

11	Major General Fadhl Hasan	4 <sup>th</sup> Military District Commander <sup>25</sup>	Aden	21 November 2016
12	Major General Yahya Hussien Salah	5 <sup>th</sup> Military District Commander <sup>26</sup>	Midi, Hajjah	17 February 2018
13	Major General Hashem Abdallah al-Ahmar	6 <sup>th</sup> Military District Commander <sup>27</sup>	al-Jawf	17 February 2018
14	Major General Mohsen Ahmed Mohammed al-Khabi	7 <sup>th</sup> Military District Commander <sup>28</sup>	Nahim, Sana'a	5 August 2018

#### b. Main Actors in Aden Governorate

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Location</i>	<i>Date Assumed Role/Remarks</i>
1	Major General Aydarooos al-Zubaidi	President of Southern Transitional Council (STC) <sup>29</sup>	al-Tawaihi	11 May 2017
2	Sheikh Hani Bin Brek	Vice President of the Southern Transitional Council	al-Tawaihi	Previous position was State Minister from 6 January 2016 until 27 April 2017 <sup>30</sup>
3	Major General Shallal al-Shaye <sup>31</sup>	Public Security Director	al-Tawaihi, Gold moor coast	8 December 2015
4	Brigadier General Wadah Omer Abdul Aziz <sup>32</sup>	Commander Security Belt and 3rd Support Brigade <sup>33</sup>	Ras Abbas camp	March 2016

<sup>25</sup> Yemen's Southern Powder keg, Chatham House, Peter Salisbury, 2018. Presidential Decree 155 (2016).

<sup>26</sup> Presidential Decree 20 (2018). Available on: <https://www.almashhad-alyemeni.com/104230>. Also, <https://www.youtube.com/watch?v=tbu9zpVUNPM>.

<sup>27</sup> Presidential Decree 20 (2018) Replacing Major General Wae'l al-Dulaymi who had been in that position since 2015. See <https://al-arabi.com/s/21767>.

<sup>28</sup> Presidential Decree 151 (2018). See <https://al-ain.com/article/yemen-president-army>.

<sup>29</sup> Governor of Aden from 7 December 2015 until 27 April 2017. The Council HQ is located in the neighbourhood of al-Fath near the Gold moor coast, al-Tawahi in Aden. See STC website, available: <https://stc-eu.org/ar/sueduebergangsrat/>. Also see <https://www.facebook.com/Aidrooszubidi>; <https://twitter.com/AidrosAlzubidi>; <https://www.facebook.com/Aidrooszubidi>.

<sup>30</sup> Presidential Decree 45 (2016). Available at: <https://mail.almasdaronline.info/article/78623>.

<sup>31</sup> Interview with Major General Shallal al-Shaye, 25 April 2018. See also <https://reliefweb.int/report/yemen/southern-transitional-council-and-waryemen>.

<sup>32</sup> Interview with Brigadier General Wadah Omer Abdul Aziz, 25 April 2018.

<sup>33</sup> Presidential Decree 60 (2016).

5	Brigadier General Mounir Muhamoud Ali, aka Abu Yamamah <sup>34</sup>	Commander 1st Support Brigade Emergency Forces <sup>35</sup>	Craiter	March 2016
6	Imam Ahmed Muhammed Abdu al-Salwy, aka Imam Al-Nubi	Camp 20 <sup>36</sup>	Craiter	No military rank, Imam is his given name, not his title
7	Colonel Yusran al-Maqtari	Counter-terrorism force commander	al-Tawaihi	Reported to Security Director
8	Ghassan al-Agrabi	Bir Ahmad II detention facilities		
9	Colonel Mohammad Saleh al-Qamli	Criminal Investigation Director <sup>37</sup>	Khormaksar	Since 2015
10	Brigadier General Louay Awad Mohamed Zamiki	Commander of 3 <sup>rd</sup> Presidential Protection Brigade <sup>38</sup>	Khormaksar	28 March 2019, replacing Brigadier Ibrahim Haydan
11	Brigadier General Mahran Qubati	Commander of 4 <sup>th</sup> Presidential Protection Brigade <sup>39</sup>	Dar Sa'ad	December 2016
12	Brigadier General Abdullah al-Subaihi	Commander of 39 <sup>th</sup> Armoured Brigade <sup>40</sup>	Bader Camp, Khormaksar	9 January 2016
13	Brigadier General Nasser Ahmed al-Ju'aamilani	Commander of 89 <sup>th</sup> Infantry Brigade	Bader Camp, Khormaksar	
14	Brigadier General Salim Haydan	Commander of the 4 <sup>th</sup> Presidential Protection for the protection of the facilities <sup>41</sup>	Bader Camp, Khormaksar	14 March 2018
15	Major General Nasser al-Nuba	Military Police Forces Commander and Commander of Aden Branch <sup>42</sup>	al-Tawaihi, Aden	20 May 2018

<sup>34</sup> Interview with Brigadier General Mounir Muhamoud Ali (aka Abu Yamamah), 25 April 2018.

<sup>35</sup> Presidential Decree 60 (2016).

<sup>36</sup> UN document S/2018/68. See also <https://almasdaronline.com/articles/168745>.

<sup>37</sup> <https://www.alayyam.info/news/756V6IC0-5G1XDM>; see also <https://aden-alhadath.info/amp/56956>.

<sup>38</sup> Presidential Decree 51 (2019). Available on:

<https://www.facebook.com/1784290338507592/photos/a.1795004187436207/2304017236534897/?type=3>. See also: <https://adenkbr.news/60171/>.

<sup>39</sup> <https://almasdaronline.com/articles/168745>.

<sup>40</sup> <https://aawsat.com/home/article/539666>.

<sup>41</sup> Presidential Decree 44 (2018). Available at: <http://adenobserver.com/read-news/31235>.

<sup>42</sup> Presidential Decree 97 (2018). Available at: <https://almahrahpost.com/news/2772#.XSxL5HIIIU>.

16	Major General Fadl Ba'ash	Commander of the Special Security Forces <sup>43</sup>	Aden, Lahij, Abyan	9 January 2017
17	Brigadier General Nasser Al-Anbury	Commander of Special Security Forces, Aden Branch <sup>44</sup>	Aden	14 January 2016
18	Brigadier General Amjad Khalid	Commander of the Logistics Military Brigade <sup>45</sup>	Aden	19 February 2017
19	Colonel Anis Mohamed Abdo Mohsen Al-Ouli	Commander of Military Police <sup>46</sup>	Aden	July 2019

### c. Main Actors in Abyan Governorate

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Location</i>	<i>Date Assumed Role/Remarks</i>
1	Major General Abu Baker Hussien Salim	Governor of Abyan and Commander of Abyan Axis and 15 <sup>th</sup> Infantry Brigade <sup>47</sup>	Abyan Axis, Zinjibar	11 March 2017
2	Brigadier General Mohammad Ahmed Mulhem	Commander of the 111 <sup>th</sup> Infantry Brigade Commander <sup>48</sup>	Ahor, Abyan	6 July 2015
3	Brigadier General Saif Ali Mohammed al-Qefish	Commander of 115 <sup>th</sup> Infantry Brigade <sup>49</sup>	Abyan Axis Shaqra	17 March 2018
4	Brigadier General al-Hamzah Ali Salim al-Jadani	Commander of the 119 <sup>th</sup> Infantry Brigade <sup>50</sup>	Abyan	30 March 2018
5	Brigadier General Khader al-Nub <sup>51</sup>	Director of General Security	Abyan	14 November 2017

<sup>43</sup> Presidential Decree 6 (2017). See <https://aden-alhadath.info/amp/12865>.

<sup>44</sup> <https://almasdaronline.com/articles/168745>; see also: <https://shabwaah-press.info/news/33180>.

<sup>45</sup> Transport Brigade Commander Amjad al-Qahtani promoted to Brigadier General. Available at: <http://yemen-now.com/news/1510335.html>.

<sup>46</sup> According to the Yemen Ministry of Interior, available at: <https://imoyemen.com/news/7775>.

<sup>47</sup> On 11 March 2017 appointed as a governor, Presidential Decree 20 (2017). Available at: <https://almawqeaqpost.net/news/17543>, also on <http://aden-tm.net/NDetails.aspx?contid=22963>.

<sup>48</sup> <https://www.sahafah24.net/y/show207243.html>.

<sup>49</sup> Presidential Decree 45 (2018). Available at: <https://almandeb.news/?p=98572>. See also: <https://www.aremnews.com/news/arab-world/yemen/1247463>.

<sup>50</sup> <http://www.marsad.news/news/31106>; see also: <https://www.al-omanaa.com/news/72621.html>.

<sup>51</sup> Appointed on 14 November 2017, replacing Brigadier General Abdullah al-Fadhli. See UN document S/2019/83, Annex 4 and UN document S/2018/68, Annex 6.



6	Colonel Abd al-Latif al-Sayyad <sup>52</sup>	Commander of Security Belt Forces <sup>53</sup>	Abyan	Mid-2016
7	Lieutenant Colonel Mohammed al-Oban	Deputy Commander of Security Belt Forces <sup>54</sup>	Abyan	

**d. Main Actors in Lahij Governorate**

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Location</i>	<i>Date Assumed Role/Remarks</i>
1	Brigadier General Ahmed Abdullah al-Turky	Governor of Lahij and Commander of the 17th Infantry Brigade <sup>55</sup>	Lahij, Hafan	24 December 2017
2	Brigadier General Saleh al-Sayyed	Security Director	Lahij	20 November 2016
3	Jalal Nasser al-Rubaie	Security Belt Commander <sup>56</sup>	Lahij	22 December 2018
4	Colonel Hader al-Shukhaty	Commander 4th Support Brigade <sup>57</sup>	Lahij, al-Rebat	
5	Colonel Mukhtar al-Nubi	Commander 5th Support Brigade <sup>58</sup>	Lahij	

**e. Main Actors in Shabwah Governorate**

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Location</i>	<i>Date Assumed Role/Remarks</i>
1	Brigadier General Azeez Naser al-‘Atiqi	Atiq Axis commander and 30th Infantry Brigade	Atiq	January 2017

<sup>52</sup> <http://www.dailymail.co.uk/wires/ap/article-3009836/In-south-Yemen-militia-leader-presidents-ally.html>.

<sup>53</sup> <http://www.mei.edu/content/popular-committees-abyanyemen-necessary-evil-or-opportunity-security-reform>.

<sup>54</sup> UN Document S/2019/83, Annex 4.

<sup>55</sup> UN Document S/2018/68.

<sup>56</sup> <https://almashhadalaraby.com/news/58755>; see also: <https://cratersky.net/posts/7810>.

<sup>57</sup> UN document S/2019/83 and UN document S/2018/68, annex 6. See also <https://adenkbr.news/77088/>; <https://almashhadalaraby.com/news/101775>; and <https://almashhadalaam.com/posts/6593>.

<sup>58</sup> <https://imoyemen.com/news/5813>.

commander <sup>59</sup>				
2	Awad Massod Al Dahboul	Shabwah Security Director	Shabwah	3 June 2016
3	Lt. Col. Mohammed Salem Al Buhair Al-Qamish	Shabwah Elite Forces Commander	Belhaf	October 2017
4	Lt. Col. Wajdi Ba'aum Al-Khelaifi	Commander of the Martyrs' Axis, Shabwah Elite Forces	Nassab and Markha	
5	Major Mahdi Mohammed Barahma	Shabwah Rapid Intervention Forces <sup>60</sup>		
6	General Muhammed Saleh Farah al-Kirby <sup>61</sup>	Harad Base	Shabwah	
7	Sheikh Saleh Farid Muhsen al-Olaki	Influence <sup>62</sup>	Shabwah	

#### f. Main Actors in Ta'izz Governorate

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Location</i>	<i>Date Assumed Role/Remarks</i>
1	Ali Al-Ma'mari <sup>63</sup>	Former Governor <sup>64</sup>	Ta'izz	January 2016 – September 2017
2	Ameen Ahmed Mahmoud <sup>65</sup>	Former Governor	Ta'izz	December 2017 – December 2018
3	Nabil Abdu Shaman	Governor <sup>66</sup>	Ta'izz	31 December 2018
4	Abdulqawi al-Mekhlafi <sup>67</sup>	Deputy Governor	Ta'izz	Engaged in mediation related to ceasefires

<sup>59</sup> Presidential Decree 6 (2017), available at <http://mosnad.net/news.php?id=18513>, and <http://yemen-now.com/news/1444016.html>.

<sup>60</sup> UN document S/2018/68.

<sup>61</sup> Ibid.

<sup>62</sup> <https://shabwaah-press.info/news/2068>; see also <https://almashhadalaraby.com/news/35534>.

<sup>63</sup> Caught in the Middle: A Conflict Mapping of Ta'izz Governorate, Friedrich Ebert Stiftung, August 2018, available at: <https://www.deeproot.consulting/single-post/2018/08/16/Caught-in-the-Middle-A-Conflict-Mapping-of-Taiz-Governorate> ("Stiftung Conflict Mapping of Ta'izz").

<sup>64</sup> <https://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/9/26/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8-%D8%AA%D8%B9%D8%B2-%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%85-%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%AA%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B8%D9%81%D9%8A%D9%86>; see also <https://yemen-press.com/news/100441.html>.

<sup>65</sup> Presidential Decree 83 (2017). See <http://www.alharf28.com/p-1394>. See also Stiftung Conflict Mapping of Ta'izz.

<sup>66</sup> Presidential Decree 79 (2018). See <https://almawqapost.net/news/37080>.

<sup>67</sup> Stiftung Conflict Mapping of Ta'izz.

				and road access
5	Major General Khaled Qassem Fadhal	Former Ta'izz Axis Commander <sup>68</sup>	Ta'izz	31 December 2018 Adviser for Minister of Defence <sup>69</sup>
6	Major general Samir Abdallah al-Sabri <sup>70</sup>	Ta'izz Axis Commander and 145 <sup>th</sup> Infantry Brigade <sup>71</sup>	Ta'izz	31 December 2018
7	Brigadier General Adnan Rozaiq	head of Ta'izz Axis Operation Branch and commander of 5th Presidential Protection Brigade <sup>72</sup>	Ta'izz	17 November 2017 Earlier, he formed and led the resistance group called the Hasm Battalions
8	Brigadier General Abdel Rhman al-Shamsani	17 <sup>th</sup> Infantry Brigade <sup>73</sup>	Ta'izz	
9	Major General Sadeq Sarhan	commands the 22 <sup>nd</sup> Brigade	Ta'izz	He was appointed at the beginning of the conflict and has had to rebuild a brigade that in large part sided with the Houthi/Saleh alliance
10	Brigadier General Adnan Al-Hammadi <sup>74</sup>	35 <sup>th</sup> Armoured Brigade	Ta'izz	April 2015
11	Abu Bakr al-Jabuli	4 <sup>th</sup> Mountain Infantry Brigade	Hefan front	Abu Baker is not a military officer
12	Abdulaziz Ahmed Nasser Al-Majidi <sup>75</sup>	170 <sup>th</sup> Air defence Brigade	The Al-Shamayatain Front	20 February 2018
13	Adel Abdu Fare'a aka Abu Al-Abbas	Commander of the Abu Al-Abbas Battalions	al-Kadha	In October 2017, the USA and KSA designated him a terrorist <sup>76</sup>
14	Abdulhafedh Al-Faqeeh	Influence, Islah leader <sup>77</sup>	Ta'izz	

<sup>68</sup> Ibid.

<sup>69</sup> Presidential Decree 189 (2018), available at <https://almasdaronline.com/articles/162681>.

<sup>70</sup> Presidential Decree 188 (2018), available at <https://almawqeaqpost.net/news/37080>.

<sup>71</sup> Replaced Major General Fadhl Hasan.

<sup>72</sup> Stiftung Conflict Mapping of Ta'izz, page 27.

<sup>73</sup> <http://aljanadpost.net/p-3939>.

<sup>74</sup> Interview with Brigadier General Adnan al-Hammadi, 28 June 2019.

<sup>75</sup> Presidential Decree 2 (2018). Available at: <http://www.alharf28.com/p-2592>.

<sup>76</sup> Stiftung Conflict Mapping of Ta'izz.

<sup>77</sup> Ibid.

- 15 Abdu Farhan  
"Salem" Influence, Islah  
Leader<sup>78</sup> Ta'izz

**g. Main Actors in al-Hudaydah Governorate**

	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Location</i>	<i>Date Assumed Role/Remarks</i>
1	Abdulrahman bin Saleh al-Mahrami Yafi'i , aka Abu Zerah <sup>79</sup>	Giants Forces Commander	West Coast, al-Hudaydah	The Giants "Al Amaliqah" Brigades are comprised of between 20,000 and 28,000 fighters <sup>80</sup>
٢	Ra'ed al-Habhi	1st Giants Brigade <sup>81</sup>	The coast-al-Durayhimi	
٣	Hamdi Shukri <sup>82</sup>	2nd Giants Brigade	Zabid-al-Jarahi	
٤	Abd Ruhman al-lahji <sup>83</sup>	3rd Giants Brigade	The coast- al-Durayhimi	The Third Brigade is supported by Nabil Mashouchi
٥	Nizar al-Wajeh	4th Giants Brigade	Tuhayta <sup>84</sup>	
٦	Mohammed Albokri	5 <sup>th</sup> Giants Brigade	Fazzah <sup>85</sup>	
٧	Brigadier General Tariq Saleh	National Resistance Forces <sup>86</sup>	Jah/Fazzah <sup>87</sup>	
8	Ali al-Kanini	7 <sup>th</sup> Giants Brigade	Hays <sup>88</sup>	
9	Sulaiman Munaser	Commander of	al-Hudaydah	

<sup>78</sup> Ibid.

<sup>79</sup> <https://abaadstudies.org/news-59781.html>; see also <https://www.facebook.com/as118833/>; <https://www.facebook.com/as118833/videos/1104347846371558/?v=1104347846371558>; <https://twitter.com/samwrx/status/1007530583902351360>; <https://twitter.com/mohammedalqadhi/status/1008997894404403201>; <http://en.adenpress.news/news/271>; and <https://www.janes.com/article/84439/uae-backed-yemeni-operation-making-progress-in-al-hudaydah>.

<sup>80</sup> <https://reliefweb.int/report/yemen/who-are-uae-backed-forces-fighting-western-front-yemen>.

<sup>81</sup> <https://abaadstudies.org/news-59781.html>; see also <https://almasdaronline.com/article/source-assignment-of-major-general-haitham-qassem-as-a-commander-of-a-military-council-leading-combat-operations-on-the-west-coast>; and <https://reliefweb.int/report/yemen/who-are-uae-backed-forces-fighting-western-front-yemen>.

<sup>82</sup> Ibid.

<sup>83</sup> Ibid.

<sup>84</sup> United Nations document S/2019/206.

<sup>85</sup> <https://abaadstudies.org/news-59781.html>; see also <https://almasdaronline.com/article/source-assignment-of-major-general-haitham-qassem-as-a-commander-of-a-military-council-leading-combat-operations-on-the-west-coast>; and <https://reliefweb.int/report/yemen/who-are-uae-backed-forces-fighting-western-front-yemen>.

<sup>86</sup> Ibid.

<sup>87</sup> United Nations document S/2019/206.

<sup>88</sup> Ibid.

	Al-Zarnouki	Al- Zaraniq Brigades		
10	Ahmad al-Kawkabani <sup>89</sup>	Tihama Resistance	Mujaylis, al-Durayhimi, al-Hudaydah	
11	Major General Haitham Qasim Tahir <sup>90</sup>	Field Commander	Jabaliyah <sup>91</sup>	Former Minister of Defence 1990 - 1994
12	Bassam Al- Mahdhar	3rd Infantry Brigade	al-Hudaydah	

#### h. Main Actors in al-Mahra Governorate

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Location</i>	<i>Date Assumed Role/Remarks</i>
1	Rajah Saeed Ba'Krait	Governor <sup>92</sup>	Origin from Hawf	27 November 2017
2	Sheikh Muslim bin Hazahs	Vice Governor		
3	Ahmed "Qahtan" Muhawi al-Mujibi	Former Security Director		Replaced by Colonel Mufti Suhail Nahyan Salem Al-Samouda <sup>93</sup>
4	Ali Salem al-Harizi	Former Assistant Governor for Desert Region	Origin from Miz'yunah	In February 2018 dismissed as border guard commander. In July 2018 dismissed from the post of Vice Governor <sup>94</sup>
5	Abdullah Issa bin Afrar	STC member <sup>95</sup>	al-Mahra	Lived in Saudi Arabia till 2017
6	Colonel Mohsen Ali Naser <sup>96</sup>	Military Police Commander	al-Mahra	15 July 2019

<sup>89</sup> Ibid.

<sup>90</sup> Ibid.

<sup>91</sup> Ibid.

<sup>92</sup> Appointed on 18 November 2017 by President Hadi, replacing Mohammed Abdullah Kudah. See <http://sanaacenter.org/publications/analysis/7606>.

<sup>93</sup> <https://almawqeaqpost.net/news/32281>; see also <http://sanaacenter.org/publications/analysis/7606>.

<sup>94</sup> <https://almahrahpost.com/news/5006#.XS8tuXIIIU>.

<sup>95</sup> <https://almawqeaqpost.net/interviews/37936>; see also <http://sanaacenter.org/publications/analysis/7606>.

<sup>96</sup> <https://www.almashhad-alyemeni.com/138905>.

## 4. De facto authorities

## a. Political and Military Main Actors

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Location</i>	<i>Date Assumed Role/Remarks</i>
1	Abdulmalik Badr al-Din al-Houthi	Leader of the Houthis <sup>97</sup>	Sana'a	Political, no military rank
2	Mohammed Ali Abdulkarim al-Houthi	Member of the Supreme Political Council <sup>98</sup>	Sana'a	Military, no rank 18 March 2019
3	Mahdi al-Mashat	President of Supreme Political Council	Sana'a	Promoted to marshal rank <sup>99</sup>
4	Major General Yahya Mohammed al-Shami	Assistant of supreme commander <sup>100</sup>	Sana'a	28 November 2016
5	Abdulkarim Ammer Aldain al-Houthi <sup>101</sup>	Minister of interior	Sana'a	5 May 2019
6	Yahya Badr al-Din al-Houthi	Minister of education	Sana'a	April 2016
7	Major General Mohammed Nasser al-Atifi	Minister of defense	Sana'a	Previously missiles group commander <sup>102</sup>
8	Major General Zakaria Yahya al-Shami	Deputy chief of staff <sup>103</sup>	Sana'a	On 28 November 2016 appointed as minister of transportation <sup>104</sup>
9	Major General Mohammed Abdulkarim al-Ghumari	Chief of general staff	Sana'a	13 December 2016
10	Major General Ali Hamud al-Mushki	Deputy head general staff <sup>105</sup>	Sana'a	
11	Major General Abdullah Yahya al-Hakim aka Abu Ali al-Hakim <sup>106</sup>	Chief of military intelligence <sup>107</sup>	Sana'a	22 August 2017

<sup>97</sup> <https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/2140/materials/summaries/individual/abdulmalik-al-houthi>.

<sup>98</sup> <https://almasdaronline.com/articles/165447>.

<sup>99</sup> <https://www.yemenipress.net/archives/143698>.

<sup>100</sup> <https://ar-ar.facebook.com/yymalshami/>.

<sup>101</sup> <http://en.althawranews.net/2019/05/president-al-mashat-appoints-minister-of-interior/>.

<sup>102</sup> <https://www.yamanyoon.com/?p=55797>.

<sup>103</sup> S/2017/81.

<sup>104</sup> <http://www.yemen.gov.ye/portal/transport/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1/tabid/705/Default.aspx>.

<sup>105</sup> S/2018/68; S/2019/83.

12	Brigadier General Amer Ali al-Marani	Military intelligence	Sana'a	Deputy of military intelligence chief <sup>108</sup>
13	Major General Mehdi Mqulah	General reserve forces <sup>109</sup>	Sana'a	11 December 2016
14	Major General Ibrahim Ali al-Shami	Air force & Air Defence Commander	Dilamy Base	Died/killed in January 2019 <sup>110</sup>
15	Major General Abd al-Khaliq Badr al-Din al-Houthi aka Abu-Yunus <sup>111</sup>	Commander of special forces	al-Hudaydah	al-Hudaydah front commander
16	Major General Mubarak Salih al-Mishin	3rd military district commander	Ma'rib	
17	Major General Abdulatif Homood Almahdi	4th military district commander	Ta'izz	Previously was Major General Abu Ali al-Hakim
18	Major General Yusuf Ahssan Ismail al-Madani	5 <sup>th</sup> military district commander <sup>112</sup>	al-Hudaydah	Married to daughter of Husayn Badr al-Din al-Houthi
19	Brigadier General Zakaria al-Mutta'	Military commander, republican guard commander	Active in many fronts	
20	Major General Salih Mosfir Alshaer <sup>113</sup>	Assistant of minister of defence	Sana'a	
21	Major General Abu Ali al-kahlani	head of military logistics and support <sup>114</sup>	al-Hudaydah	
22	Major General Muhammad Fadhl	Navy and coastal defence commander <sup>115</sup>	Sana'a	

<sup>106</sup> <https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/2140/materials/summaries/individual/abdullah-yahya-al-hakim>.

<sup>107</sup> <https://www.yemenpress.org/yemen/republican-decree-appointing-abu-ali-al-hakim-head-of-general-intelligence-agency/>.

<sup>108</sup> <https://ar.shafaqna.com/fn/278805/>; <http://www.alsyasiah.ye/25272>.

<sup>109</sup> Combat Strength of General Reserve Force consists of Presidential Protection Brigades, Special Operations Command and Missile Brigades Group.

<sup>110</sup> [https://www.26sep.net/news\\_details.php?sid=148629](https://www.26sep.net/news_details.php?sid=148629).

<sup>111</sup> <https://www.un.org/press/en/2016/sc12493.doc.htm>.

<sup>112</sup> <https://www.yemenipress.net/archives/98721>.

<sup>113</sup> UN document S/2018/68.

<sup>114</sup> Ibid.

23	Major General Muhammad al-Miqdad	Chief of operations <sup>116</sup>	Sana'a	
24	Major General Abdulqader Ahmad Qassem al-Shami	President of political security	Sana'a	
25	Major General Abdurab Saleh Jurfan	President of national security	Sana'a	Member of security and military committee <sup>117</sup>
26	Mutlaq Amer al-Marani aka Abu Emad	Deputy director	Sana'a	national security bureau ('NSB') <sup>118</sup>

**b. Main Actors in Ta'izz Governorate**

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Location</i>	<i>Date Assumed Role/Remarks</i>
1	Major General Abdel al-Lateef Hmoud Yahya al-Mahdi, aka Abu Naser al-Shaith	Commander of the 4 <sup>th</sup> military district <sup>119</sup>	Ta'izz	April 2017, replacing Abdullah Yahya al-Hakim (Abu Ali)
2	Brigadier General Ahmad Sharaf al-Din	Assistant of 4 <sup>th</sup> military district commander <sup>120</sup>	Ta'izz	
3	Major General Hmoud Ahmad Dahmush	Chief of staff, 4 <sup>th</sup> military district <sup>121</sup>	Ta'izz	April 2017
4	Brigadier General Ahmad Abdullah al-Sharafi	Ta'izz axis commander <sup>122</sup>	Ta'izz	Replace Abdullah Hizam Naji al-Dhaban <sup>123</sup>
5	Mansour Ali al-Lakumi, aka Abu Naser al-Jahli	Ta'izz general supervisor <sup>124</sup>	Ta'izz	Since 2014
6	Abdulmalik Yahya Ali al-Shahari, aka Abu Shehab	Ta'izz security supervisor	Ta'izz	Killed in 2017

<sup>115</sup> Ibid.

<sup>116</sup> Ibid.

<sup>117</sup> UN document S/2017/81.

<sup>118</sup> UN document S/2018/68.

<sup>119</sup> Mahdi al-Shamat issued presidential decree 23 (2017). Available at: <http://www.almahweet.net/?p=7380>.

<sup>120</sup> [https://www.almasirah.net/details.php?es\\_id=12112&cat\\_id=3](https://www.almasirah.net/details.php?es_id=12112&cat_id=3).

<sup>121</sup> Ibid.

<sup>122</sup> Ibid.

<sup>123</sup> UN document S/2017/81.

<sup>124</sup> He is also the general supervisor of al-Saleh prison. See [https://www.almasirah.net/details.php?es\\_id=12112&cat\\_id=3](https://www.almasirah.net/details.php?es_id=12112&cat_id=3).



7	Ameen Abdullah al-Baher	Governor of Ta'izz <sup>125</sup>	Ta'izz	October 2018, replace Abdu Ali al-Janadi who appointed in November 2015
8	Brigadier General Abdel al-Khaliq Mohammed al-Junaid	Director of security <sup>126</sup>	Ta'izz	October 2018, replace Brigadier Mansoor al-Maiasi <sup>127</sup>
9	Abu Wael al-Houbara,	Social supervisor <sup>128</sup>	Ta'izz	
10	Ibrahim Amer,	Ansar Allah's educational officer in Ta'izz <sup>129</sup>	Ta'izz	
11	Amin Hamidan	Ta'izz Province's deputy, supervisor of Ta'izz coastal districts	Ta'izz	
12	Ali Yahya Al-Hamel aka Abu Ali	Supervisor, al-Saleh prison	Ta'izz	Directly in charge of the national security bureau at al-Saleh prison <sup>130</sup>
13	Najib Qaed al-Najdin <sup>131</sup>	Influence	Ta'izz	
14	Sheikh Mohammed Abdullah Nayef <sup>132</sup>	Influence	Ta'izz	Influence on his tribe
15	Abdulwali al-Jabari	Influence, GPC <sup>133</sup>		He was previously the head of the GPC party in Ta'izz
16	Harith al-Azi <sup>134</sup>	Ta'izz security directorate		January 2019

**c. Main Actors in al-Hudaydah Governorate**

<i>Serial</i>	<i>Name</i>	<i>Position</i>	<i>Location</i>	<i>Date Assumed Role/Remarks</i>
1	Major General Abdulqalik Badr al-din al-Houthi	Governor of Al-Hudaydah <sup>135</sup> and Commander of	al-Hudaydah	

<sup>125</sup> Mahdi al-Shamat issued “presidential decree 156 (2018)”, see <https://www.al-arabi.com/s/26667>.

<sup>126</sup> [http://www.26sep.net/news\\_details.php?lng=arabic&sid=143947](http://www.26sep.net/news_details.php?lng=arabic&sid=143947).

<sup>127</sup> <http://www.almsghadalyemeni.net/93090/>.

<sup>128</sup> <http://www.taiz-news.com/?p=146289>.

<sup>129</sup> <https://www.al-arabi.com/s/2062>.

<sup>130</sup> Ibid.

<sup>131</sup> Ibid.

<sup>132</sup> Stiftung Conflict Mapping of Ta'izz.

<sup>133</sup> Stiftung Conflict Mapping of Ta'izz.

<sup>134</sup> <https://taizonline.com/news13232.html>.

<sup>135</sup> UN document S/2018/68.

Special Forces				
2	Major General Yusif al-Madani	5th military district commander <sup>136</sup>	al-Hudaydah	April 2017
3	Hadi Mohammed al-Kouhlani Abu Ali	security supervisor <sup>137</sup>	al-Hudaydah	Kouhlani is alleged to be the former bodyguard and protection officer of Abdul Malik Al-Houthi
4	Brigadier General Ali Ibrahim al-Mutawakeel <sup>138</sup>	Military leader	al-Hudaydah airport	Likely killed in June 2018
5	Ali Hassan al-Marani, aka Abu Muntather <sup>139</sup>	Supervisor	West coast	Likely killed in June 2018
6	Hamair Ibrahim Arij aka Ibrahim Adhabo <sup>140</sup>	Houthi leader	al-Hudaydah	
7	Mohammed Ayash Qahim	Governor	al-Hudaydah	Replace al-Hassan Haij <sup>141</sup>
8	Muhammad Said al-Hariri	5 <sup>th</sup> military district <sup>142</sup>	al-Hudaydah	
9	Khaled al Jaaq	Manager of the military intelligence detention facility	al-Hudaydah	
10	Abdul Lateef Alsharafee, aka Abu Akra	Supervisor of Hunesh detention facility	al-Hudaydah	

<sup>136</sup> Saleh al-Samad issued “presidential decree 24 (2017)”, available at: <http://www.masa-press.net/2017/04/25/%D8%B5%D9%86%D8%B9%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%87%D9%86%D8%AF%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B7%D9%84%D9%88/>; see also <https://shabwahalhadath.info/print/14295>.

<sup>137</sup> <https://mancheete.com/posts/3946>; see also <https://www.erehnews.com/news/arab-world/yemen/1620129>.

<sup>138</sup> <https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/yemen/2018/06/14/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%81%D8%AE%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1.html>; <https://www.mandabpress.com/news49514.html>.

<sup>139</sup> <https://www.mandabpress.com/news49514.html>.

<sup>140</sup> <https://almoheetpress.net/news769.html>.

<sup>141</sup> <https://almushahid.net/31743/>.

<sup>142</sup> UN document S/2017/81.



Aden Governorate



Sana'a Governorate



# Sa'dah, Hajjah, and Al-Jawf governorates



# Ta'izz Governorate



**Al-Hudaydah Governorate**

